الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت-الاحد

5-4-3 **رجب** 1435 –4-3-2 **مايو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	36

في كلمته خلال الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة

"القحطاني": حق التعبير واستقاء المعلومة من أهم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://sabq.org/YRYfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن حرية التعبير كحق من حقوق الإنسان لا تعني أنها حرية "مطلقة" لا قيد عليها، مشيراً إلى أن لكل دولة مرجعيتها الدينية والثقافية، التي تكون وتؤثر في قوانينها وإجراءاتها، وفي هذا المجال نصّت المادة 39 من النظام الأساسي للحكم بالمملكة: "تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتُسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتِها، ويُحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك".
وأضاف "القحطاني"، في كلمته بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة: "الصحافة مكفول لها حرية الرأي في حدود الكلمة الطيبة، والنقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطني، وينبغي أن تمارس الصحافة في مجتمعنا رسالتها بحرية وباستقلال لخدمة الوطن والمواطن، وبما يسهم في التعرُّف على اتجاهات الرأي العام بحيث يمكن توجيهه في إطار الثوابت العامة في هذه البلاد المباركة المستمدة دستورها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، التي تمثل المقومات الأساسية للمجتمع التي تحافظ بدورها على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين".
وأكّد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الحق في التعبير واستقاء المعلومة من أهم الحقوق الأساسية للإنسان التي تسهم في التمتع ببقية الحقوق، فدون هذا الحق تصبح بقية الحقوق معرضة للانتقاص، وقد نصّت المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر بالمملكة على أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية، ما يتيح التعبير بشفافية عن الرأي، وقياس درجة الرضا عند شريحة كبيرة من المواطنين تجاه ما تقدمه أجهزة الدولة المختلفة من خدمات، أو فيما يتعلق بالتزام هذه الأجهزة بالأنظمة أو مخالفتها لها.
وقال "القحطاني": لا شك أن على وسائل الإعلام دوراً كبيراً في نشر الثقافة الحقوقية وتعريف المواطن والمقيم بحقوقه وواجباته، ونأمل أن تتعزّز حرية التعبير في بلادنا في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده، حفظهما الله".
يُذكر أن الأمم المتحدة اختارت الثالث من مايو ليكون اليوم العالمي لحرية الصحافة، بهدف رفع الوعي بأهمية حرية الإعلام وتذكير الحكومات بواجبها في احترام وتعزيز الحق في حرية التعبير المنصوص عليها بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحتفي منظمة الأمم المتحدة في هذا اليوم بالصحافيين الذين فقدوا أرواحهم في أثناء أداء واجبهم، وتقدم تقريراً حول أوضاع حرية الصحافة في كل أنحاء العالم وتكشف ما يتعرّض له بعض وسائل الإعلام من مضايقات.
ويركز اليوم العالمي لحرية الصحافة في عام 2014 على ثلاثة مواضع، هي: أهمية وسائل الإعلام في التنمية، وسلامة الصحافيين وسيادة القانون، واستدامة ونزاهة الصحافة.

القحطاني: حرية الصحافة لا تستوجب أن تكون مطلقة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140503Con20140503696797.htm

عادل بابكير (جدة)

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن حرية التعبير كحق من حقوق الإنسان لا تعني أن تكون حرية مطلقة لا قيد عليها، لافتا إلى أن لكل دولة مرجعيتها الدينية والثقافية التي تؤثر في قوانينها وإجراءاتها، وفي هذا المجال نصت المادة 39 من النظام الأساسي للحكم بالمملكة على «تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك»، وقال في كلمته بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة: «الصحافة مكفول لها حرية الرأي في حدود الكلمة الطيبة، والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطني، وينبغي أن تمارس الصحافة في مجتمعنا رسالتها بحرية وباستقلال لخدمة الوطن والمواطن، وبما يسهم في التعرف على اتجاهات الرأي العام، بحيث يمكن توجيهه في إطار الثوابت العامة في هذه البلاد المباركة المستمدة دستورها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، التي تمثل المقومات الأساسية للمجتمع التي تحافظ بدورها على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين».

القحطاني: التعبير ليس حقاً "مطلقاً" ولكل دولة مرجعيتها الدينية والثقافية

المملكة تشارك العالم الاحتفال بيوم حرية الصحافة

المصدر: جريدة الشرق السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/05/03/1134153

أبها – سارة القحطاني

تشارك المملكة العالم الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف 3 مايو الجاري، بهدف رفع الوعي بأهمية حرية الإعلام وتذكير الحكومات بواجبها في احترام وتعزيز الحق في حرية التعبير المنصوص عليها في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحتفي منظمة الأمم المتحدة بالصحافيين الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم وتقدم تقريرا حول أوضاع حرية الصحافة في كل أنحاء العالم وتكشف ما تتعرض له بعض وسائل الإعلام من مضايقات.

ويركز اليوم العالمي لحرية الصحافة في عام 2014 على أربعة مواضيع هي أهمية وسائل الإعلام في التنمية، وسلامة الصحافيين، وسيادة القانون، واستدامة ونزاهة الصحافة.

وبهذه المناسبة صرَّح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن حرية التعبير كحق من حقوق الإنسان لا يعني أنها حرية «مطلقة» لا قيد عليها، فلكل دولة مرجعيتها الدينية والثقافية، التي تكون وتؤثر على قوانينها وإجراءاتها، وفي هذا المجال نصت المادة التاسعة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم بالمملكة بالتزام وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وأنظمة الدولة، وتُساهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتِها، ويُحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

ولفت إلى أن الصحافة مكفول لها حرية الرأي في حدود الكلمة الطيبة، والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطني، وينبغي أن تمارس الصحافة في مجتمعنا رسالتها بحرية وباستقلال لخدمة الوطن والمواطن، وبما يساهم في التعرف على اتجاهات الرأي العام، بحيث يمكن توجيهه في إطار الثوابت العامة في هذه البلاد المباركة المستمدة دستورها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، التي تمثل المقومات الأساسية للمجتمع التي تحافظ بدورها على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين.

وأكد الدكتور القحطاني أن الحق في التعبير واستقاء المعلومة من أهم الحقوق الأساسية للإنسان التي تساهم في التمتع ببقية الحقوق، فبدون هذا الحق تصبح بقية الحقوق معرضة للانتقاص، وقد نصت المادة الثامنة من نظام المطبوعات والنشر بالمملكة على أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية، مما يتيح التعبير بشفافية عن الرأي، وقياس درجة الرضا عند شريحة كبيرة من المواطنين تجاة ما تقدمه أجهزة الدولة المختلفة من خدمات، أو فيما يتعلق بالتزام هذه الأجهزة بالأنظمة أو مخالفتها لها.

وبين أنه على وسائل الإعلام دور كبير في نشر الثقافة الحقوقية وتعريف المواطن والمقيم بحقوقه وواجباته، ونأمل أن تتعزز حرية التعبير في بلادنا في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده.

حقوق الإنسان: متابعة شكوى والد "ممرض" توفي بالفيروس

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/136811.html

عمر المطيري – جدة

نظمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، ندوة بعنوان "حقوق المرضى وفيروس كورونا"، شارك فيها أستاذ من جامعة الملك عبدالعزيز وممثلون عن الرعاية الصحية بالشؤون الصحية بجدة وأمانة المحافظة وجمعية زمزم.

وبدأت الندوة التي اقيمت مساء امس الاول، بكلمة للمشرف على الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عمر حافظ، كشف فيها عن تلقي الجمعية شكوى من والد ممرض توفي بالمرض، تتهم المستشفى بإهمال الحالة وعدم تقديم الرعاية والعناية الصحية، مشيرا إلى متابعة الشكوى مع الجهات المعنية للتأكد من الإهمال والتهاون في الرعاية قبل وفاة الممرض، ومن جانبه قال استشاري طب الأطفال وممثل جمعية زمزم الدكتور عبدالله المطرفي أن الجمعية اعدت برامج توعوية للمدارس والمساجد والأسواق عن أعراض المرض وكيفية تجنب الإصابة به، كما تسعى حاليا مع عدد من العلماء لإصدار فتوى بشأن من يدخل المسجد او المدرسة او الأماكن العامة وهو يعاني من زكام، وشهدت الندوة نقاشا حول كيفية التعامل مع الوضع ودور الصحة ودور أمانة محافظة جدة والأمانات في كل مكان.

"حقوق الإنسان" لـ "الحياة": "مراكز الشرط" لا تمكن "الموقوفين" من توكيل محامين

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن رصدها عدم تمكين الموقوفين في مراكز الشرط من توكيل محامين للدفاع عنهم، وبقائهم فترات طويلة داخلها من دون إحالتهم إلى السجون العامة بعد تجاوزهم المدة النظامية للتوقيف.
وأوضح مصدر مطّلع في حقوق الإنسان (فضّل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»، أن هناك كثيراً من الملاحظات التي تستوجب إيجاد حلول عاجلة في ما يخص الموقوفين، وتمكينهم من توكيل محامين.
وقال المصدر إن بعض الموقوفين ينتظرون فترات طويلة داخل أقسام الشرط، ولا يتاح لهم تكليف محامين للدفاع عنهم، على رغم أحقيّتهم بذلك، إضافة إلى عدم مناسبة المكان الذين يقبعون داخله، والذي يحوي غرفاً ضيقة وغير مهيأة للاستخدام البشري. (للمزيد)
وأشار إلى أن أعداد الموقفين تكون كثيرة داخل أقسام التوقيف في مراكز الشرط، ويعاني الموقوفون انقطاعات متكررة للمياه، مؤكداً أنه تم رصد هذه المشكلات في أكثر من مركز شرطة، لاسيما في المدن الكبيرة.
من جهته، أوضح مساعد المتحدث الإعلامي للمديرية العامة للسجون النقيب جلوي الخامسي أنه لا يوجد ما يمنع الموقوف من توكيل محامٍ له، سواء أكان ذلك خلال سير التحقيقات، أم عندما تكون قضيته منظورة لدى المحكمة، وفقاً لما هو معمول به في نظام الإجراءات الجزائية.

تكتيكنا الخارجي تغير والبداية بالنرويج!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=21182

طارق إبراهيم

"على الرغم من الجهود التي بذلتها النرويج لسن تشريعات جديدة للرقي بحالة حقوق الإنسان منذ الاستعراض الدوري الأول، إلا أننا نشعر بالقلق من عدم إنشاء مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان، وتعنى بارتفاع حالات العنف المنزلي وارتفاع نسبة جرائم الاغتصاب، وعدم وضع الآليات الكفيلة لوقف هذه الانتهاكات، كما نشعر بخيبة الأمل من ارتفاع الجرائم بدافع الكراهية ضد بعض الأقليات، ونأمل أن تجرم الحكومة هذه الأفعال".
هذا الكلام الناقد الجميل بعض مما طرحه قبل يومين السكرتير الأول بوفد المملكة لدى الأمم المتحدة بجنيف، أمام الجميع في الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان.
نقلت النص شبه كاملٍ لأقول: إن هذا الكلام كنا نسمع ممثلي بعض الدول الغربية والمنظمات الحقوقية توجهه لنا، والآن بتنا نبادر في توجيه النقد للآخرين، وفي ظني هذا عمل تكتيكي رائع؛ لأننا من جهة بذلنا في السنوات الماضية جهودا مضنية

وكبيرة في جانب حقوق الإنسان، من حيث سن القوانين ومراقبة تنفيذها، فضلا عن الجهد المبذول من قبل هيئة حقوق الإنسان السعودية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، يضاف إليها جهد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مما يؤكد صدق التوجه وعزيمة العمل على تحقيق كل المبادئ التي تحفظ للإنسان كرامته وحقوقه، وفق ما جاء في تعاليم ديننا، قبل أن نطبقها استجابة لتلك المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان، التي يكاد يجمع الكل على أنها غير منصفة وغير عادلة فيما تقول وفيما تحكم وفيما تقرر، ولهذا كانت المبادرة السعودية عبر تسجيل موقف ضد ما يحدث في النرويج من انتهاكات لحقوق الإنسان رائعة، وينبغي أن يكون هذا تكتيكنا في المستقبل تجاه كل الدول التي عليها من الملاحظات ما على النرويج؛ حتى لا يكون موقفنا دائما هو موقف المدافع فقط، بينما الآخرون يرتكبون شتى المخالفات التي تتعارض مع مواثيق حقوق الإنسان، ويُغض النظر عنهم؛ لأننا وغيرنا مشغولون فقط في كيفية تفنيد ما يوجه لنا من تهم حيال حقوق الإنسان التي كثير منها في معتقدنا الأصح والأكثر إنسانية ليست بمخالفات وليست بانتهاكات، بل هي من صميم معتقدنا، خاصة ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الشرعية، والبعض الآخر منها مرتبط بعادات وثقافة المجتمع الذي من حقه أن يقرر ما يريد في لبسه وطريقة عيشه.

الأكثر جمالا في سياستنا الخارجية تجاه محور حقوق الإنسان، أن مندوبنا لم يكتف بسرد ملاحظاتنا على النرويج، بل ختم حديثه بتوصيات جاءت على شكل مطالب ينبغي على النرويج العمل على تنفيذها، أكتب لكم نصها:

"السيد الرئيس..

يثمن وفد بلادي الجهود التي تبذلها النرويج من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونود أن نتقدم بالتوصيات التالية:

1- سرعة العمل على إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كجهة مستقلة جديدة معنية بحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، وسن قوانين لمكافحة التمييز ضد "الصيامين وأقلية الروما" والأجانب في الصحة والتعليم والعمل.

2- تشريع قوانين لتجريم ازدراء الأديان والأنبياء في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، وسن قوانين تحدد عقوبة الاغتصاب.

3- سن قوانين للمساواة بين الجنسين في الأجور، وللحد من العنف المنزلي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العمل" تبحث مع السفارة الهندية عقد العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
بحثت وزارة العمل السعودية والسفارة الهندية في الرياض أول من أمس، عقد العمالة المنزلية، إذ ناقش الجانبان أبرز ما تضمنه العقد من بنود، وآليات التنفيذ خلال الفترة المقبلة.
وأكد نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني خلال اللقاء، سعي المملكة إلى تطبيق معايير منظمة العمل الدولية المتصلة بحقوق العمالة، وشؤونه كافة، موضحاً أن وزارته دعمت خطواتها ببرنامج «مساند» الذي يعد نافذة توعوية وتثقيفية للعمالة، ويقوم بالتعريف «بلائحة عُمّال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم»، مع إبراز الحقوق والواجبات لصاحب العمل والعامل. وأوضح الحقباني أن الوزارة تعمل على مشروع التأمين على الأيدي العاملة، لتقديم الغطاء التأميني للعمالة الوافدة.
من جهته، وصف السفير الهندي بالمملكة حامد علي راو العلاقات الهندية - السعودية بالقوية، وأنها متعددة الجهات، بخاصة في ما يتصل بالعمالة الوافدة التي تعمل على أرض المملكة.
وأشار إلى أن العمالة الهندية تشكل النسبة الأكبر في السعودية من حيث العدد.
حضر اللقاء من الجانب السعودي وكيل الوزارة للشؤون الدولية الدكتور أحمد الفهيد، ومساعد وكيل الوزارة للشؤون الدولية الأمير سعود بن طلال.

منع تنفيذ أحكام تسمح للمرضى النفسيين والمدمنين بقضاء محكومياتهم في "الأمل"

المصدر: جريدة الحياة السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
علمت «الحياة» أن الهيئة العامة للمحكمة العليا منعت تنفيذ أحكام قضائية تسمح لمتهمين مصابين بأمراض نفسية أو مدمنين بتقضية فترة محكومياتهم في مستشفى الأمل للصحة النفسية، بعد ملاحظتها استغلال حجة المرض النفسي لخروج كثير من الجناة من السجون. ويأتي القرار استناداً إلى الصلاحية الممنوحة للهيئة العامة للمحكمة العليا وفقاً للمادة (13) من نظام القضاء، وإلى برقية وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بنظر المحكمة العليا ودرس ما يصدر عن أحكام من بعض قضاة المحاكم على بعض المتهمين ممن يعانون الأمراض النفسية أو إدمان الكحول، تقضي بأن يقضوا محكومياتهم في مستشفى الصحة النفسية. وأشارت مصادر عدلية إلى أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى وجّه تعميماً قضائياً لاعتماد ما أقرته الهيئة العامة، مبينة أن التوجيه تضمّن التأكيد أن التوقيف أو السجن لا يتم إلا في الأماكن المخصصة لهما، وللقاضي، بناء على تقرير طبي من لجنة مختصة، الأمر بالإيداع في المستشفى المدة المحددة

في التقرير الطبي، مع مراعاة ما سبق. وأفادت المصادر بأن الهيئة العامة أتاحت إذا اقتضى الأمر تمديد فترة الإيداع في مستشفى الصحة النفسية، لكن بأمر من حاكم القضية أو من يخلفه.

•الباحة":تطبيق أجهزة البصمة في محاكم وكتابات العدل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

الباحة - عثمان الشعلاني
بدأت وزارة العدل أخيراً، في تركيب أجهزة البصمة في محاكم وكتابات العدل بمنطقة الباحة وربطها بمركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية وذلك للتعرف على المراجعين في المحاكم وكتابات العدل.
ويأتي ذلك بعد كثرة الشكاوى من سيدات تعطلت قضايا لهن في المحاكم وكتابات العدل لعدم قدرتهن على إحضار معرّفين، إضافة إلى رفض بعض المحاكم الاستناد إلى بطاقة الهوية للنساء كونها محجبة ولا يوجد ما يثبت أنها صاحبة البطاقة.
وجاءت هذه التطورات بعد إصدار وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى تعميماً لجميع قضاة المحاكم وكتاب العدل، أكد فيه أن المجلس درس موضوع الاكتفاء ببطاقة المرأة للتعريف بها وبعد أن اطلع المجلس على أنظمة الأحوال المدنية والتعاميم الصادرة ذات العلاقة، شدد على جميع المحاكم وكتابات العدل بالاعتماد على البطاقة الشخصية في إثبات هوية النساء لمن تحمل بطاقة خاصة بها، في إجراء أية معاملة تتعلق بها ومخاطبة الجهات الحكومية المعنية بطلب التنسيق في ما بينها للمسارعة باعتماد البصمة الإلكترونية لتحقيق المزيد من الثقة.
وكانت وزارتا الداخلية والعدل انتهتا من الربط الإلكتروني للتحقق من البصمة المسجلة في هوية المرأة للعمل بها في المحاكم وكتابات العدل، لإثبات شخصيتها بدلاً من إحضار شهود ومعرفين.
يذكر أن البصمة ستحل مشكلات عدة كانت تحدث سابقاً، سواء أكانت من طريق عملية نصب واحتيال في انتحال شخصية المرأة، أم إحضار معرّف أم شهود للمحاكم أو كتابات العدل، ما يؤدي إلى التأخير في استعادة حقوقهن وذلك لصعوبة توفير شهود أو معرفين سواء للمحاكم أم كتابات العدل.

•الشورى" يدرس مقترحاً بإنشاء مؤسسة وطنية لـ•تنمية الابتكارات"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
تدرس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى حالياً مقترح مشروع نظام تنمية الابتكارات، المقدم من عضوي المجلس الدكتور حامد الشراري والدكتور عبدالعزيز الحرقان، بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى.

وكان المجلس أيّد خلال جلسته العادية الـ34 التي عقدها (الثلثاء) الماضي توصية اللجنة التي رأت ملاءمة درس المقترح ومن ثم العودة إلى المجلس بتقرير مفصّل عن المقترح وإيجابياته وسلبياته، لمناقشتها تحت قبة مجلس الشورى.
وبرّر مقدما المقترح تقديمهما لهذا المشروع بعدم وجود تشريع «نظام» شامل لتنمية الابتكارات، بما يحقق نجاحات مؤثرة في نمو الاقتصاد المعرفي، وإلى الحاجة إلى مؤسسة وطنية تمويلية للابتكارات والمشاريع والمؤسسات الواعدة، تعمل على توفير رأس المال الجريء الذي يُعد ضرورة للاقتصاد للتمكن من تحويل الأفكار والابتكارات إلى مخرجات اقتصادية ذات ربحية، تسهم بشكل فاعل في الناتج الاقتصادي المحلي.
كما أن هذا المقترح سيضمن الأداة النظامية لفتح قنوات جديدة للاستثمار في ظل توافر السيولة الكبيرة في الاقتصاد الناتجة من الإنفاق الحكومي الهائل، وعودة الأموال المهاجرة بعد الأزمات الاقتصادية العالمية.
ويتكون النظام المقترح من 11 مادة، يُنشئ بموجبه مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى المؤسسة الوطنية لتنمية الابتكارات، تعمل على رفع وتحسين مستوى مشاركة المؤسسات التجارية في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم مشاريع الابتكار واستثمار براءات الاختراعات، وتمويل المشاريع الابتكارية بوسائل مختلفة، تشمل الاستثمار المباشر في المؤسسات من خلال صناديق التمويل بالمؤسسة والإقراض المالي بأسلوب المرابحة.
كما يهدف المقترح إلى وضع وتنفيذ البرامج الكفيلة بدعم وإنجاح نشاطات تحويل الابتكارات لدى المؤسسات السعودية إلى مخرجات اقتصادية ذات ربحية، تسهم بشكل فاعل في الناتج الاقتصادي المحلي وتنويع مصادر الدخل الوطني، إضافة إلى وضع برامج تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، وتنفيذها من خلال موازنات المؤسسة وصناديقها الاستثمارية، من خلال المشاركة مع الجهات ذات العلاقة بهدف نقل التقنية للمملكة.
وكان الدكتوران حامد الشراري وعبدالعزيز الحرقان أكدا أن ما تحتاج إليه المملكة للانتقال إلى الاقتصاد المعرفي سياسة استراتيجية للابتكار، ومؤسسة تنفيذية متخصصة قادرة على التنفيذ ترتكز على تشريعات رصينة تقود للتنمية وبناء اقتصاد المعرفة.
إلى ذلك، يبحث مجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في شأن تقرير الأداء السنوي لمجلس المنافسة للعام المالي 1433هـ - 1434هـ ، خلال جلسته العادية الـ35 التي يعقدها غداً (الإثنين).
وأكدت اللجنة أهمية إيجاد كيان قوي يقوم بدور فاعل في مجال المنافسة، نظراً إلى أهمية المنافسة العادلة وتشجيعها ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر في المنافسة المشروعة، وإلى ضخامة الاقتصاد الوطني وتنوع الشركات العاملة فيه. وأوصت اللجنة بتحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة ترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتوفير الدعم المالي والكوادر الفنية المتخصصة اللازمة لها، وحثت على العمل على نشر ثقافة المنافسة، وزيادة الوعي بأهميتها.
كما يناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مقترح تعديل المادة الـ 15 من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 وتاريخ 29 - 7 - 1393هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري بموجب المادة الـ23 من نظام مجلس الشورى.
ومن بين المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في جمهورية فرنسا.

"الشورى" يصوّت على مشروع اتفاق لـ"توظيف العمالة المنزلية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

11

حقوق الإنسان في الصحافة

يتضمن جدول أعمال الجلسة تقريراً للجنة الشؤون الخارجية في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الخارجية في المملكة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،
ويستكمل المجلس الاستماع لوجهة نظر اللجنة الخاصة في شأن مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف.كما أنه في الجلسة العادية الـ36 التي تعقد بعد غد (الثلثاء) يصوت المجلس على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل والتوظيف الفيليبينية، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية تجاه ملاحظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة المجلس لمشروع الاتفاق في جلسة سابقة.
ويشرع المجلس في مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في شأن مقترح تعديل بعض مواد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية المقدم من عضو المجلس الدكتور سعد مارق وذلك استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.
وكان المجلس أقر خلال جلسته العادية الثامنة التي عقدها يوم (الثلثاء) 27-3-1435هـ ملاءمة دراسة مقترح تعديل بعض مواد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مذكرات تفاهم في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بين وحدة التحريات المالية السعودية ونظيراتها في كل من الجزائر، ومونتينغيرو، وتركيا، وأفغانستان، ومشروع اتفاق في المجال ذاته مع روسيا، وتقريراً للجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن مقترح تعديل نظام المحافظة على مصادر المياه، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 34 وتاريخ 24-8-1400هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور سلطان السلطان بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

مستشار وزير الداخلية يستقبل ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932234

الرياض – واس
استقبل مستشار وزير الداخلية الدكتور ساعد العرابي الحارثي بمكتبه بالوزارة أمس، ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدكتور ابراهيم الزيق. وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية ومنظمة اليونيسيف.
وعبر الدكتور الزيق عن شكره وتقديره لجهود المملكة الاغاثية والإنسانية وما تقدمه الحملة من برامج نوعية (غذائية - وطبية) موجهة للطفل السوري. وأوضح مستشار وزير الداخلية أن جهود المملكة الاغاثية التي تقدمها للمحتاجين والمتضررين حول العالم ومنها الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله– ويشرف عليها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ما هي إلا استشعار من المملكة قيادة وشعباً لواجباتها الإنسانية وما تمليه عليها مبادئها الإسلامية وقيمها الأخلاقية.

نصّ النظام على تجريمها.. والشورى وافق على دراسة نظام لمعاقبة مرتكبيه

• ظاهرة التسوّل" بثور تشوّه وجه المجتمع وأخطار اجتماعية تتزايد وفشل في معالجتها

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932054

الرياض - عبدالله الحسني، تصوير - حاتم عمر وهادي الغامدي

رغم الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة التسول وتضافر الجهات ذات العلاقة بمكافحتها سواء عن طريق ضبط حدود المملكة لمنع التسلل أو وضع الضوابط والإجراءات النظامية لمنع التخلف بعد الحج والعمرة فضلاً عن الحملات الإعلامية لتوعية المجتمع بخطورة التسول على المجتمع والتعريف بآثاره الخطيرة في الجوانب الاجتماعية والأمنية إلا أن هذه الظاهرة آخذة في النمو والتزايد خصوصاً وأن أغلب هؤلاء المتسولين من العمالة الوافدة ومجهولي الهوية والمتسللين الذين يذرعون مملكتنا الحبيبة من أقصى الحدود إلى أقصاها خصوصاً عبر الحدود الجنوبية ما يعني أن الجهود ليست رادعة وغير كافية ويتطلب الوضع مضاعفة الجهد واتخاذ تدابير أكثر فاعلية لاجتثاث هذا الوباء الذي ينخر في جسد المجتمع.

فالمتتبع لهذه الظاهرة يشعر بالألم والضيق من تفاقمها بشكل محزن إذ لا تخلو صحفنا من أخبار القبض على عصابات من المتسولين تديرها شبكات متخصصة في التسول مستغلة تسامح وكرم وطيبة المواطنين.

يتسللون عبر الحدود وينتشرون في المدن والقرى والصحاري لاستدرار عطف الناس

وتتعدد وسائل وطرائق المتسولين في استدرار عطف أهل الخير فهم يستقبلونك أمام المجمعات التجارية وعند نزولك وأسرتك من السيارة بادين في مناظر توحي بالعوز والحاجة وضيق ذات اليد فيما يمارس البعض احتيالاً من نوع آخر فيبدو لك في منظر أنيق ومعه أسرته يصطادونك عند محطات الطرق البعيدة ثم يبادرك بعرض قصته التي يضمنها بأنه من أسرة كريمة إلا أنه فقد ماله أو يتذرع بأي ذريعة ليوهمك بأنه ميسور لكن ظرفاً طارئاً حل به وأوصله لهذه الحالة من العوز ويكمل درامية المشهد بمنظر أسرته القابعة في سيارته ليضعك في حرج أمام كرمك وإنسانيتك وقبلهما دينك الذي يحث على إغاثة الملهوف والمحتاج.

أما البعض الآخر فقد ابتكر وسيلة مختلفة تتمثل في العكاكيز التي يستخدمونها لايهام الرائي بالعجز والضعف وعدم القدرة على العمل فيما البعض الآخر يظهر بأعضاء مبتورة لذات الغرض وهي استعطاف من يراهم في المساجد وفي ساحات الحرم المكي أو المدني الشريفين.

وهكذا ينوع المتسولون في أماكن تواجدهم فتجد البعض منهم يتواجد عند عدد من إشارات المرور سواء من النساء اللاتي تحمل بعضهن معها أولادها والأخريات يبعن الماء والمناديل وغيرهن تجدها تأتي إليك وتطرق على نافذة السيارة لطلب المال، أو الرجال والأطفال الذين يبدون في هيئات رثّة بغرض استدرار عطف العابرين.

ولا يقف انتشارهم عند الإشارات بل إن الكثير منهم يتواجد عند بوابات المساجد خصوصاً يوم الجمعة لتزايد عدد المصلين مستغلّين ما يبديه المصلون من تعاطف معهم طمعاً في الأجر في يوم فضيل كهذا.

المتسولون يبتكرون طرقاً عديدة في استدرار عطف المحسنين واستغلال الأطفال والنساء

ويعد التسوّل من الممارسات غير الحضارية التي تشوّه مداخل المدن وكذلك داخلها لانتشارهم في الأسواق التجارية الكبرى وكذلك الأسواق الشعبية وعند المطاعم الكبيرة والصرافات وعلى الطرقات كما يتواجدون حتى في المناطق النائية وعلى الطرقات السريعة وفي القفار والبراري وعند أي تجمع بشري.
ومع أن هناك دراسة لمقترح في الشورى تم دراسته مؤخراً ووافق عليه وهو عبارة عن دراسة نظام يجرم التسول وممتهنيه وأشير في مجلس الشورى عند تقديم المقترح إلى نظام مكافحة الاتجار بالبشر الذي أقره الشورى عام 1428 نص على أن التسول من جرائمه ونص في الفقرة الثالثة من مادته الثانية على تجريم التسول ووضع عقوبات لمرتكبيه فيما حمَّل العضو زهير الحارثي الأجهزة المعنية تفشي ظاهرة التسول وتساءل عن تسول السعودي رغم أن الدولة تنفق المليارات لعيشه الكريم وعن العدالة الاجتماعية..؟
وأضاف بأن ظاهرة التسول كشفت عن فشل سياسات الوزارات والجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة بامتياز وعدم قدرتها على تنفيذ تعليمات القيادة، وقال: على الأجهزة النزول من البرج العاجي وكشف اوراق التسول والفقر، لقد كشفت لنا ظاهرة التسول بأن الخطط التنموية لم تحقق أهدافها فيما رأى العضو خالد العقيل أن مكافحة التسول في نظام محدد يعالج التسول والجرائم المنظمة والتهريب للبشر خاصة في مواسم الحج والعمرة مؤكداً تناوب عصابات خارجية للتسول في موسم الحج والعمرة أما العضو عبدالرحمن العطوي فأشار إلى إشكالية أن ما نسبته 90% من عدد المتسولين هم من الأجانب.
وقال إما أنهم متسللون أو متخلفون أو مخالفون لأنظمة الإقامة والعمل في المملكة ولفت إلى أن مجلس الوزراء قد أقر في السابع من شهر ربيع الأول 1428، الذي شكلت بموجبه لجنة في وزارة الشؤون الاجتماعية من عدد من الجهات الحكومية من أجل إعداد خطة وطنية لمعالجة مشكلة التسول، وطلب تزويد المجلس بما توصلت إليه اللجنة بخصوص الخطة قبل تشريع أي نظام.
ما تقدم ذكره يؤكد أن التسول ظاهرة مؤرقة ومثيرة للحزن والحنق في آن واحد إذ لا بوادر تلوح في الأفق بالقدرة على اجتثاث هذه الظاهرة غير الحضارية والتي لا تليق ببلاد تشهد نهضة حضارية عالمية تشرئب إليها الأنظار من كل حدب وصوب فيما التسول في تزايد مخجل خصوصاً في أوقات الشعائر الدينية كالحج ورمضان وأداء العمرة خلال أيام السنة.

آل الشيخ يحث الأئمة والخطباء لتقديم كافة الخدمات لأصحاب الاحتياجات الخاصة

الزام الشركات بإنشاء دورة مياه خاصة بالمعوقين في المساجد

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932076

جدد معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ التأكيد على حرص الوزارة لتقديم جميع التسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة في مشروعاتها المختلفة، وفي مقدمتها بيوت الله، وجميع ما يتصل بها من خدمات حتى يتمكنوا من الوصول إلى المساجد والجوامع بأسهل الطرق وأيسرها؛ ليؤدوا عباداتهم دون أي مشقة أو عناء، مشدداً على ضرورة العناية بهذه الشريحة الغالية من المجتمع، وأهمية تثقيف عموم المجتمع، وتوعيته للتعامل الأمثل معهم.
جاء ذلك في تصريح للوزير آل الشيخ بعد اطلاعه على جانب من الأعمال والمشروعات التي نفذتها الوزارة، وتلك المستقبلية التي ستنفذها لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن ذلك تخصيص أماكن في مساجد تتوسط المدن والمحافظات؛ لتكون خاصة بالمعوقين سمعياً "الصم" من أجل الاستفادة من خطب الجمعة بترجمتها إلى لغة الإشارة بالتنسيق مع الجمعية السعودية للإعاقة السمعية؛ وتقديم التوعية الدينية والتثقيفية لفئات المعوقين سمعيا، وإلزام الشركات المتعاقد معها لبناء

وترميم بيوت الله بإنشاء دورة مياه خاصة بالمعوقين في المساجد والجوامع، والمواقيت، والإدارات، ومباني الفروع لا تقل عن 10 % من جميع الدورات، وعمل ممرات خاصة للمعوقين بمحاذاة مداخل المساجد القائمة حالياً، ومراعاة ذلك عند إنشاء مساجد جديدة، وأن تنفذ الممرات بشكل سهل وميسر للصعود والنزول، وميل لا يتجاوز المتر لكل خمسة أمتار، مع الأخذ في الاعتبار إكمال اللازم لعمل ذلك في المساجد القائمة حالياً بالتدرج حسب أهمية وموقع الجامع أو المسجد.
ومن التوجيهات المستمرة للوزير آل الشيخ توجيهه بتنفيذ حملة توعوية إعلامية تكون مكملة للأعمال التي نفذتها الوزارة لوضع ممرات خاصة لعربات المعوقين حركياً عند ذهابهم إلى المساجد لأداء الصلاة وبعد خروجهم منها إلى جانب تأكيد معاليه على وجوب تطبيق كود البناء السعودي في شأن الإعاقة الحركية عند بناء أي مسجد أو جامع، واهابته لجميع من يعملون، ويتولون مسؤولية الإشراف على بناء بيوت الله وخصوصاً من قبل فاعلي الخير بوضع منزلقات للعربات وفقاً للمواصفات والشروط التي حددتها الوزارة وألا يجتهدوا في وضع منزلقات لا يستفيد منها كبار السن وأصحاب العربات.
وفي ذات السياق وجه صالح آل الشيخ رئيس اللجنة العليا لبرنامج العناية بالمساجد ومنسوبيها، الأئمة والخطباء بحث عموم المصلين على مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم جميع التسهيلات لهم، وبذل الأسباب التي تعينهم على أداء عباداتهم في بيوت الله، وكذا أعمالهم في مختلف مواقعهم.
وإيماناً من آل الشيخ بأهمية التواصل مع هذه الفئات من المجتمع دأب على القيام بزيارات دورية لمقار الجمعيات التي تتولى مسؤولية المتابعة، وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن ذلك زيارة جمعية الإعاقة الحركية للكبار "حركية"، وجمعية الأطفال المعوقين، ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، كما استقبل معاليه في مناسبات متعددة القائمين على تلك الجمعيات وبحث معهم وسائل تطوير الخدمات المقدمة لهم، وأكد في ذات الوقت حرص الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد على تقديم جميع أنواع الدعم المادي والمعنوي لهم، وللجمعيات التي تحتضنهم وتشرف على خدمتهم.

فقيه يناقش "خارطة طريق الصحة" مع قيادات الوزارة... وحثهم على التحلي بالقيم والمبادئ

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932318

الرياض – محمد الحيدر
عقد وزير الصحة المكلف المهندس عادل بن محمد فقيه الاجتماع الأول مع قيادات الوزارة من النواب ووكلاء الوزارة، ومديري الشؤون الصحية بالمناطق بديوان الوزارة، وناقش خلال الاجتماع يوم أمس الأول، خطة وزارة الصحة وخارطة الطريق للمرحلة القادمة.
ورفع فقيه في بداية اللقاء شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على الثقة الكريمة، ودعا الله أن يوفقه لخدمة الوطن. وأكد فقيه على أهمية تبني قيم ومبادئ سامية للتعامل والتواصل البناء حتى يسود التوافق والتناغم بين الجميع، وتشمل تلك القيم الإخلاص، والأمانة، والمثابرة، والإتقان، والإفصاح، والشفافية، وتقديم الخدمة برضى ومحبة.
وترتكز "خارطة الطريق" بحسب الوزارة على مسارين رئيسيين، أولهما سرعة التحرك وتكثيف الجهود لاحتواء فيروس "كورونا - متلازمة الشرق الأوسط التنفسية"، بينما يتركز الآخر على تقديم الخدمات الصحية وفق منهجية علمية تلبي احتياجات المستفيدين على أرض المملكة.

وكشف فقيه خلال الاجتماع، الخطوات التي اتخذت لسرعة احتواء فيروس "كورونا" والتي منها سلسلة الزيارات الميدانية لتفقد مدى استعدادات المرافق الصحية للتعامل مع الفيروس، وتعيين مجلس طبي استشاري يضم نخبة من خبراء الرعاية الصحية والأطباء المتخصصين في الأمراض المعدية، وتخصيص مراكز رئيسية طبية لمواجهة الفيروس.
وفي ختام اللقاء أكد فقيه على أهمية العمل بروح الفريق الواحد، والمساهمة في تحقيق رسالة الوزارة بأسس علمية واضحة، كما طالب جميع الحضور بتقديم مقترحاتهم كتابةً للتسريع من عملية التفاعل لاحتواء فيروس كورونا ولتطوير الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة.

سمها الغامدي: نركز على الأسر البديلة ودمج اليتيم في الحياة العامة

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932383

شاركت سمها سعيد الغامدي مديرة الإشراف النسائي الاجتماعي بالرياض التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في المؤتمر السعودي الثاني للأيتام الذي افتتحه امير منطقة الرياض امس الأول بورقتها المعنونة ب "تمكين الأسر الكافلة للأيتام من أساليب الرعاية الوالدية للأيتام"، والتي بدأتها بتناول الطفولة بوصفها مرحلة مهمة في تشكيل الشخصية، مؤكدة على الرعاية التي توليها حكومة المملكة الرشيدة لهذه الشريحة، مستندة على الشريعة الإسلامية التي هي منهج حياة هذه البلاد، واهتمامها وحرصها على تضمين خطط التنمية حقوق الطفل.
وتناولت إلى جانب ذلك ما تتطلبه الفئات الخاصة من رعاية مختلفة، وركزت على الأيتام وما يحتاجونه بهدف دمجهم في الحياة العامة وعلى الأسرة البديلة والسبل الكفيلة بجعلها تقوم مقام الأسرة الطبيعية.
وجاءت مشاركة سمها الغامدي في اليوم الأول للمؤتمر، وذلك في الجلسة الأولى التي جاءت تحت عنوان "بناء قدرات الأيتام وتمكينهم"، والتي أدارها الدكتور علي ابراهيم النملة وزير الشؤون الاجتماعية السابق.

.

خادم الحرمين حمل على عاتقه إنصافها

عضوات شورى: المرأة السعودية تعيش عصرها الذهبي

المصدر: جريدة الرياض السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932391

الرياض – واس
وصفت عضوات مجلس الشورى العهد الذي تعيشه المرأة السعودية في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بالعصر الذهبي في تاريخ المملكة العربية السعودية الذي حققت خلاله العديد من الانجازات المحلية والخارجية.

وهنأت عضو المجلس نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس الدكتورة هيا المنيع، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -رعاه الله- بمناسبة الذكرى التاسعة للبيعة، موضحة أن ذكرى البيعة تستلهم المواطنين للوقوف كثيرا أمام العديد من المحطات المهمة في مسيرة تنمية البلاد في أكثر من مسار، كان أبرزها ما شهده التعليم العالي من توسع غطى جميع مناطق ومحافظات المملكة بعد أن كان متمركزا في المدن الكبيرة فقط، علاوة على تحديد زمن للاعتماد الأكاديمي للجامعات من خلال برامج الجودة للارتقاء بمخرجات التعليم العالي، وتوفير بيئة مناسبة من خلال مدن جامعية متقدمة وعالمية المواصفات لمساندة ودعم للتنمية البشرية.

وقالت الدكتورة المنيع: "إن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي يمثل عمق التنمية المستدامة الذي لن تتوقف نتائجه على مكاسب اليوم، بل سيتواصل أثره عالي الايجابية مع الغد، من خلال رفع الكفاءة العلمية لأكثر من طرف"، مشيرة إلى أن من محطات التميز في مسيرة خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- مشروع تمكين المرأة الذي يقف بكل صلابة أمام أية صعوبات تحاول اعتراضه أو تحاول تغيير بوصلة توجهه، ومبينة أن تمكين المرأة في واقعة يعد تحريك للمجتمع ككل وانتشال نصفه من حال الإقصاء، فأي جسد طبيعي لا يتنفس إلا برئتيه، وأي مجتمع طبيعي لا ينهض إلا برجل وامرأة.

شقائق الرجال أثبتن أهليتهن

وعبرت عضو مجلس الشورى الدكتورة فدوى بنت سلامة أبو مريفة، عن سعادتها بالذكرى التاسعة لبيعة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- مؤكدة أن أبناء الوطن يجددون من خلال هذه البيعة الولاء والمحبة لقائد الأمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وقالت: "لقد حق لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن يكون قائد هذه الأمة بحنكته وحكمته ورؤيته الثاقبة وبإنجازاته في شتى الميادين التي فاقت وطنه لتمتد للعالم بأسره، فمنذ توليه مقاليد الحكم وعجلة التنمية في تسارع متزايد، والتطوير نشهده في معظم القطاعات وشتى المجالات، واستطاعت المملكة في عهده الزاهر -أيده الله- الصعود لمراكز متميزة في العديد من المجالات، وعزز للدولة مكانتها بين العالم".

وأضافت أن خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- استطاع أن يبسط الأمن داخل البلاد مستمدا قوته بحكم الكتاب والسنة، وأن يحقق الرفاهية والرخاء لأبناء شعبه والمحافظة على كرامتهم.

وهنأت العضو الدكتورة حمدة العنزي الوطن في ذكرى مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- متمنية له دوام الرفعة والتوفيق لمواصلة مسيرة البلاد المباركة. وقالت: "تعهدنا نحن على السمع والطاعة والإخلاص ونذرنا أنفسنا لبناء الوطن وحمايته ورعايته وصون ثراه، ونذر الملك عبدالله بن عبدالعزيز نفسه لخدمة وطنه وشعبه وأمته، وها نحن اليوم نعيش مسيرة زاخرة بالانجازات الحضارية المتميزة في وطن مستقر وراسخ وآمن متعاضد حكومة وشعبا".

واكدت أن المملكة تشهد خلال عهد خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- نهضة عملاقة ابتداءً من إنشاء المدن الاقتصادية وزيادة نمو الجامعات ومشاريع الإسكان وبرامج الابتعاث وتطوير التعليم، علاوة على دعم المواطن للمشاركة في صنع القرار من خلال المشاركة في مجلس الشورى والمجالس البلدية، ودعم قوي ومتنام ومنوع لجميع الوزارات والقطاعات الحكومية لتقديم أفضل ما لديها للمواطن.

وأردفت: "يحق للمرأة السعودية بأن تفخر في الذكرى التاسعة للبيعة أن السنوات الثماني الماضية كانت سنواتها الذهبية بحق؛ فقد آمن خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- بدورها الفاعل، لذا رأيناه يوليها اهتمامه ورعايته بإعطائها الفرصة للمشاركة الحقيقية والفاعلة في مختلف المجالات ابتداء في الحياة السياسية عبر إشراكها في صنع القرار في مجلس الشورى بعضوية كاملة، ومن ثم في الترشيح لانتخابات المجالس البلدية، فضلاً عن تقلد المرأة في عهده -حفظه الله- كثيرا من المناصب القيادية والاجتماعية المؤثرة في شتى المجالات داخل الوطن وخارجه".

وأكدت العضو الدكتورة حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي، أن الاحتفاء بهذه الذكرى الغالية يأتي امتداداً لمسيرة الحكم المبارك التي عاشتها المملكة منذ التأسيس على يد الملك المؤسس -رحمه الله-. وقالت : "لقد شهدت المملكة في عهده -حفظه الله- تطوراً كبيراً نتيجة للمنهج الإصلاحي التنموي الذي تبناه، وجهوده المتواصلة لتعزيز دولة المؤسسات وترسيخ ثقافة الحوار وإتمام منظومة الأنظمة والتشريعات، ورفع شأن المملكة على مستوى العالم، كما تميز عهده المبارك بسمات حضارية ومدنية تجسد الرؤية الإنسانية العميقة لهذا القائد الإنسان والمرتكزة على كتاب الله وسنة رسوله".

وأكدت أن رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أسهمت في تطوير مجلس الشورى وتأصيل منهجه كأحد مقومات المنظومة الإسلامية للحكم الرشيد وتعزيز مكانة المجلس السعودي على خارطة المجالس المماثلة والبرلمانات العالمية، كما ساهمت عضوات المجلس إلى جانب عملهن الدؤوب تحت قبة المجلس في تمثيل المملكة في

مختلف المنابر العالمية لتعزيز الصورة الصحيحة للمرأة السعودية المسلمة ومشاركتها في القرارات المجتمعية، موضحة أن نظرته -رعاه الله- للمرأة تبلورت في كثير من المواقف والقرارات التي أضحت شواهد تاريخية على المرحلة الزاهرة التي تعيشها بلادنا، إذ باتت شريكاً أساسياً في صنع القرار المجتمعي، وتعزيز دورها التنموي وتحقيق تطلعاتها.
واختتمت الأحمدي قائلة: "في هذا اليوم نرسل النظر حولنا ونحمد الله أن أنعم على بلادنا بالاستقرار والرخاء والأمن والأمان وسط كل الاضطرابات المحيطة التي تعيشها الدول الأخرى، وعلى رغم جميع الصعاب والتحديات تظل المملكة نخلة صامدة في وجه الرياح التي تعصف من حولها، محافظة على مكانتها المؤثرة في المنطقة بل وفي العالم ككل، محققة عاماً بعد عام المزيد من المكاسب، وساعية لإحداث تحولات هادفة في مسيرتها لتواكب تطلعات المجتمع ورؤى قيادتنا الرشيدة ".

المعهد المهني الصناعي بسجن الأحساء ينشئ أول فرقة كشفية لرسل السلام في السجون

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932622

الرياض - أحمد الشايع
في بادرة جميلة والأولى من نوعها على مستوى العالم قام معهد التدريب المهني بسجن الأحساء بإنشاء أول فرقة كشفية لرسل السلام داخل السجون. وأوضح وكيل المعهد المهندس وليد الزويمل أن فكرة إنشاء الفرقة الكشفية لرسل السلام بمعهد السجن بالأحساء كانت من رئيس قسم المركبات والمحركات بالمعهد القائد الكشفي يوسف آل بوحمد الذي يعتبر من القادة المتميزين في النشاط الكشفي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبتأييد من مدير السجن العقيد جاسر العتيبي ومدير العهد المهندس عبدالرحمن الذكر الله لما في ذلك من نفع يعود على النزلاء المتدربين بمعهد السجن خاصة وأن الحركة الكشفية حركة تربوية تهدف إلى إنشاء المواطن الصالح الذي يساهم في خدمة دينه ووطنه. وافاد الزويمل أن هذه الفرقة ستكون بداية انطلاق الفرق الكشفية بمعاهد السجون بالمملكة، وقد اشتمل الحفل الذي حضره المشرف العام على برنامج التدريب بمعاهد التدريب المهني بالسجون ابراهيم السكران على عرض التدريب والأنشطة التي نفذت بالمعهد المهني الصناعي بسجن الأحساء ثم كلمة لوكيل التدريب بالمعهد شكر فيها الحضور من وكلاء ومشرفي التدريب بمعاهد السجون على زيارتهم للمعهد الجديد بالسجن ومشاركتهم لحفل تدشين الفرقة الكشفية الأولى لرسل السلام بالمعهد كما قدم الشكر الجزيل للإدارة العامة للتدريب المشترك بالمؤسسة للمساهمة الفاعلة في انشاء وتشغيل المعهد كما شكر أيضاً الإدارة العامة لخدمات المتدربين بالمؤسسة وإدارة الأنشطة على دعم أنشطة المعهد بشكل عام والنشاط الكشفي بشكل خاص كما قدم الشكر والعرفان لإدارة سجن الأحساء ورجال الأمن بالسجن على تقديمهم الدعم الأمني اللازم لإنجاح العملية التدريبية بالمعهد كما شكر رواد كشافة الأحساء الذي كان لهم دور في بارز في تقديم كافة الاستشارات اللازمة لإنشاء فرقة رسل الكشفية بالمعهد، كما قدم الشكر ايضا لمدير المعهد المهندس عبدالرحمن الذكر الله لدعمه وتشجيعه لإنشاء هذه الفرقة كما قدم الشكر الجزيل لرؤساء الأقسام والمدربين بالمعهد على عملهم الدؤوب وتفانيهم لإنجاح العملية التدريبية بالمعهد. بعد ذلك قدم مفوض البرامج برواد كشافة الأحساء مؤيد العبيدي وسام التميز للمهندس وليد الزويمل نظير جهوده في إنشاء أول فرقة كشفية لرسل السلام بالمملكة ودرع جمعية الكشافة العربية السعودية ليوسف آل بوحمد نظير مبادرته في إنشاء وقيادة هذه الفرقة الكشفية.
يذكر أن المعهد المهني الصناعي بالأحساء يضم 160 متدربًا وسبعة تخصصات مهنية وهي الكهرباء الانشائية والتبريد والتكييف والسيارات بنزين والنجارة العامة والخياطة والحاسب الآلي وصيانة الأجهزة السمعية المرئية.

الدكتور السميري: 79٪ من الأسر ترفض التبليغ عن الجرائم الأسرية خوفاً من الفضائح أو العقاب

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932647

تبوك- نواف العتيبي
تناول الدكتور عبدالرحمن السميري في محاضرة عنوانها (الأمن مسؤولية الجميع: التبليغ عن الجرائم) إيضاح مفهوم المسؤولية والتبليغ عن الجريمة والأسلوب الفني لتقديم البلاغ والإجراءات المترتبة عليه، وأهمية البلاغ في الحد من تصاعد الجريمة والوقاية من وقوعها وكذلك معرفة أسباب إحجام الناس عن البلاغ عن الجريمة "أهمية الحماية الأمنية والجنائية للمبلغ" ثم تحدث عن الصعوبات والمعوقات التي تواجه المبلغ ومتلقي البلاغ وكذلك الآثار السلبية لعدم الإبلاغ عن الجريمة وماهي عوامل التحفيز والوسائل العلاجية لتشجيع المواطنين والمقيمين بأهمية الأمن من خلال أهمية التبليغ وأوضح الدكتور عبدالرحمن السميري أن هناك عددا من الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب ففي دراسة حول اتجاهات الجمهور نحو التعاون مع رجل الأمن أظهرت نتائج العينة أن غالبية الجمهور لا يقدرون رجل الأمن لشخصه وإنما يقدرونه للسلطة التي يمثلها فيما أجمعت عينة الدراسة أن للحوافز دورا في التشجيع للتعاون في الإبلاغ عن الجريمة وأن وسائل الإعلام لا تقوم بدورها على الوجه المطلوب، وفي دراسة أخرى بعنوان الخصائص الاجتماعية والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور في البلاغ عن الجريمة بينت النتائج أن نسبة 79% يرون أن الجمهور يتجنب الإبلاغ عن الجرائم التي تقع داخل الأسرة كونها تسبب الحرج أو لصلتها بالجاني فيما نسبة من العينة رأت أن أسباب عدم التبليغ بسبب تعطل مصالحه وطلب الحضور من وقت لآخر أو لما تسببه الجرائم الأخلاقية من حساسية تمس السمعة والشرف وكذلك خشية المبلغ من الفضيحة الذي يجعله يفضل السكوت وعدم الإبلاغ عنها فيما رفضت نسبة كبيرة من المبحوثين قيام المرأة بالإبلاغ عن الجريمة وفي ختام المحاضرة ذكر الدكتور السميري التوصيات اللازمة لتحفيز الإبلاغ عن الجرائم تبسيط الإجراءات وتخفيف العناء عن المبلغين عن الجرائم وعدم إساءة الظن بالمبلغ والحفاظ على سرية مصدر المعلومات، دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين، الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بالقدر الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع الوطني خاصة فيما يتعلق ببرنامج حماية الشهود وتطويرها، إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لمعرفة أسباب عدم الإبلاغ عن الجريمة وإيجاد الحلول المناسبة لذلك، تفعيل دور الأحياء من العمد ومراكز الأحياء والدفاع الاجتماعي وعمل لجنة تطوعية تقوم بحصر سكان الحي لتكون هناك قاعدة بيانات ليتم تقديم الخدمات المناسبة لهم.

السماح للوافدين بالتنقل بين أصحاب العمل دون موافقة الكفيل

في إطار تشريع جديد يضمن زيادة مرونة الحركة بمجرد انتهاء التعاقد

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

بدأت وزارة العمل في تنفيذ تشريع جديد يضمن زيادة مرونة حركة العمالة الوافدة في سوق العمل وتمكين العامل الوافد من تغيير صاحب العمل وهو لا يزال داخل المملكة بمجرد انتهاء الفترة الزمنية لعقد العمل الموقع بينهما ووفقًا لشروط العقد ودون موافقة صاحب العمل الأساسي.

وقال مصدر مسؤول لـ»المدينة» إن سياسة التسهيل المتدرج ستؤدي إلى زيادة حرية انتقال العمالة الوافدة داخل المملكة بما يؤدي إلى تنافس أصحاب الأعمال على العمالة الماهرة منها وذلك برفع الأجور المقدمة للحصول على خدماتها.

وسيؤدي رفع الأجور إلى زيادة تنافسية العمالة المواطنة في سوق العمل السعودي نظرًا لأن أحد أهم معوقات التوطين الحالية مرتبط بتدني أجور العمالة الوافدة، مما يؤدي إلى تفضيلهم على العمالة السعودية.

وأضاف بأن الوزارة حريصة على الحفاظ على حقوق صاحب العمل أيضًا، وستعمل على تقنين عملية السماح للانتقال دون موافقة صاحب العمل من خلال شروط والتزامات الطرفين التعاقدية فقط وبما يضمن تنفيذ عقد العمل الموقع بينهما.

وأوضح أن هذه السياسة تهدف إلى زيادة مرونة حركة العمالة الوافدة في سوق العمل وتمكين العامل الوافد من تغيير صاحب العمل وهو لا يزال داخل المملكة بمجرد انتهاء الفترة الزمنية لعقد العمل الموقع بينهما ووفقًا لشروط العقد ودون موافقة صاحب العمل الأساسي. الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص الميزة النسبية لصاحب العمل المرتبطة بقدرته على التحكم ببقاء العامل الوافد في البلاد. ووضعت الوزارة ضوابط جديدة للاستفتاء عليها ومن ثم تطبيقها خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وتضمنت الضوابط السماح بنقل خدمات العامل الوافد الذي يعمل في منشأة تكون في النطاق الأخضر أو أعلى وبدون أخذ موافقة مسبقة من صاحب العمل الذي يعمل لديه إلى منشأة أخرى تكون في النطاق الأخضر أو الممتاز، على أن يكون لدى صاحب العمل الجديد تأشيرة مكتسبة قابلة للتنفيذ. ويجب كشرط لإتمام عملية نقل الخدمات أن يكون العامل الوافد قد أنهى مدة العقد الموقع بينه وبين صاحب العمل وإذا خلا العقد من بيان مدته، تعد مدة رخصة عمل العامل الوافد هي مدة العقد. كمايجب أن تقدم المنشأة التي في النطاق الأخضر أو الممتاز طلبًا بنقل خدمات العامل الوافد إليها، كشرط لتنفيذ عملية النقل، وعلى أن تتعهد في الطلب بعدم منح العامل الوافد تأشيرة خروج نهائي أو خروج وعودة خلال مدة الثلاث الأشهر الأولى من تاريخ نقل خدماته إليها. وفي حال سماحها للعامل الوافد بالمغادرة خلال الفترة المذكورة، فإنها تتحمل جميع الالتزامات الحقوقية على العامل، ويحق لصاحب العمل الذي كان العامل الوافد يعمل لديه وتم نقل خدماته بموجب هذا القرار، إقامة دعوى أمام الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية، في حال مخالفة العامل الوافد ما جاء في المادة (83) من نظام العمل، ولا ينطق هذا القرار على العمالة التى استقدمت لتنفيذ مشروعات أنشائية حكومية أو الخاصة، ويلتزم العامل الوافد بالعمل مدة المشروع لصالح المشروع القادم له قبل السماح له بالانتقال وفقًا لضوابط هذا القرار.

وللعامل الحق بالانتقال خلال فترة بقائه في المملكة وفقًا للشروط السابقة ودون تحديد لعدد مرات الانتقال، ولا ينطبق هذا القرار على العمالة المنزلية.

20

جامعة طيبة تفعّل اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة بـ" تاج الوفاء"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

نهلة حامد الجمال- المدينة
نظم قسم التربية الخاصة بكلية التربية في جامعة طيبة فعالية «أميرة أنت يا أمي» لتكريم أمهات ذوي الاحتياجات الخاصة اللواتي كن مشاركات لطالبات قسم التربية الخاصة طوال فترة التطبيق العملي تحت شعار «تاج الوفاء» وكان الاحتفال قد جرى برعاية عميدة الدراسات الجامعية، الدكتورة إيناس طه وحضور والدة الداعية عبدالله بانعمة وبحضور عدد كبير من طالبات وأكاديميات وأمهات ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف الاعتراف بالجميل والوفاء لكل الأمهات اللواتي قدرلهن المولى عز وجل أن يحملن هذا العبء وأن يقمن برعاية أبناء معاقين يحتاجون اهتماما مضاعفا عما يحتاجه الأبناء الطبيعيون.
واستهل الحفل بمسيرة للأمهات ثم كلمة مشرفة الحفل الدكتورة حصة آل مساعد ثم مشاركة الداعية عبدالله بانعمة بكلمات لامست مشاعر الأمهات وحركة شجون الحضور والدعاء لكل أم تحتضن طفلا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وختم حديثه بكلمة خاصة أرسلها إلى أمه التي عانت وكافحت من أجله.. ومن ثم انطلق التكريم للأمهات من قبل عميدة الدراسات الجامعيه الدكتورة إناس طه. وتخلل هذا التكريم مشاركات أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة كما شارك مركز خطوات للتأهيل وجمعية الأطفال المعوقين ومركز التأهيل الشامل وطالبات معهد التربية الفكرية ونادي ذوي الاحتياجات الخاصة وفريق بأمتنا نحيا في فقرات الحفل.. وأشارت الدكتورة حصة آل مساعد أستاذ مساعد عضو هيئة تدريس في قسم التربية الخاصة لـ»المدينة» أنه إيمانا بالمسؤولية التعليمية ويقينا بالرسالة المجتمعية، التي تنشرها جامعة طيبة اجتمعت مراكز المتخصصة بالفئة الغالية على قلوبنا من ذوي الاحتياجات الخاصة لنشر الوعي بين شرائح المجتمع عن الدور الفاعل، التي تقدمه الأمهات من العطاء المتدفق.

العتيبي: "بصيرة" ساهمت في تحسين سلوكيات نزلاء السجون

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

عبدالله المانع – الدمام
أشاد مدير عام سجون المنطقة الشرقية العميد سعد العتيبي بالجهود الكبيرة التي يبذلها القائمون على مكتب «بصيرة» للدعوة والإرشاد في كافة سجون المنطقة خلال الفترة الماضية.
وأشار خلال افتتاحه أمس مكتب «بصيرة» للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات في سجون المنطقة الشرقية بحضور رئيس مجلس إدارة المكتب الشيخ عقيل العقيل وأعضاء المجلس التنفيذي، إلى أن تأسيس هذا المكتب الدعوي ساهم في تحقيق

نتائج إيجابية انعكست على أوضاع النزلاء بالسجون من خلال البرامج التوعوية والإرشادية التي تقدم لهم على يد الدعاة والمرشدين. من جانبه، أعرب رئيس مجلس إدارة «بصيرة» الشيخ عقيل العقيل عن شكره الجزيل لمدير سجون المنطقة الشرقية على دعمه المستمر لبرامج المكتب ومتابعته لكافة الأنشطة التي يقدمها الدعاة والمرشدين بالتعاون مع القائمين على إصلاحيات السجون.

بائعات سعوديات.. أكشاك بلا خدمات.. والأمانة تهدد بالإزالة

طالبن بكهرباء ودورات مياه ومصلى وتذمرن من المساحات الضيقة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

مرام المبارك - جدة تصوير - أحمد السابطي

علت نبرة الشكوى على لسان البائعات بـ»كشكات» ممشى السيدات بمشروع الأمير فواز، جنوب جدة، في ظل عدم وجود كهرباء ولا دورات مياه ولا مصلى وقلن لـ»المدينة»: إنه على الرغم من التسهيلات التي حصلن عليها من صندوق عبداللطيف جميل، فيما يخص الإيجار السنوي إلا أنهن مازلن يعانين من مشكلات تعتبر «أساسية» أبرزها ملاحقة الأمانة المستمرة بهدم أكشاكهن إذا فكرن فى زيادة مساحتها أمتار قليلة، «المدينة» قامت بجولتها التفقدية بمشروع الأمير فواز ووقفت على معاناة البائعات.

لا توجد كهرباء

أم عبدالله الزهراني تقول نعاني أشد العناء بسبب عدم توفر الكهرباء فتجدونا نعاني يوميًا من لهيب الشمس وارتفاع درجات الحرارة دون مكيفات أو حتى مراوح.. بالإضافة إلى أن هناك بضائع تحتوي على مأكولات ومشروبات لا نستطيع وضعها بثلاجات لعدم توفر الكهرباء أو كريمات ومستلزمات أخرى تتطلب بعض البرودة لأن الحر يفسدها.. وشاركتها أم عبدالعزيز قائلة: لقد طالبنا منذ خمس سنوات بمطالب أساسية، وهي الكهرباء ودورات المياه والمصلى، لافتة إلى أن الكهرباء الموجودة ليلًا ما هي إلا أسلاك ممتدة من أعمدة الإنارة في الشوارع وعند تمديدنا لأسلاك للمكيفات لم تتحمل الكهرباء الضغط، وأضافت نحن نساء نحتاج إلى دورات مياه بشكلٍ مستمر، ونحتاج إلى أن نصلي بأريحية في مكان مخصص لذلك.

تهديد بالهدد

البائعة أم سعيد تقول: إن عبداللطيف جميل قام بتأجير خيام عليهن بمبلغ 1950 ريالًا سنويًا إلا أن الخيمة لم تفِ بربع الغرض فهي مثلها مثل الافتراش في الأرض فالخيمة «مفتوحة» لا تقي من حر ولا برد ولا رياح ولا مطر ناهيك عن العناء اليومي، الذي تتكبده البائعات في نقل الأغراض وتحميلها من وإلى الخيمة لعدم وجود أبواب للخيام تحمي أغراضهن من السرقة، وتضيف أم سعيد: قمنا بتجميع مبالغ من بعضنا البعض وفي كل مرة يعطى المبلغ لواحدة من الباسطات تقوم ببناء كشك بنفس مكان ومساحة الخيمة المخصصة لها بعد أن أجهدنا النقل وتقلبات الجو ورغم أن الكشك لا يفي بالغرض، ولكن نستخدمه كمستودع يقي أغراضنا إلا أننا لم نجد من البلدية سوى التهديد المستمر بالهدد واستطردت قائلة: لقد اشترطت علينا الأمانة في حال رغبنا بنظام الأكشاك دفع 1000 ريال شهريًا، ولو أني أستطيع الحصول على هذا المبلغ شهريًا لما نزلت للعمل في ظروف صعبة كهذه.

معاملة الأجانب

أم فيصل: استطعنا تجميع مبلغ من المال وإنشاء كيبل كهرباء على نفقتنا الخاصة كلفنا نحو 9 آلاف ريال، وكلفنا إمداد السلك إلى الكشك الواحد 400 ريال إلا أن الأمانة كعادتها أزالت الكيبل وقطعت الكهرباء عنا.

وتروي أم فيصل معاناة البائعات مع جولات البلدية فتقول: وكأننا عمالة أجنبية مخالفة بمجرد أن نرى البلدية قادمة إلينا لا نستبشر ونخاف من قدومهم لأننا نعامل بمنتهى الإهانة ونتعرض إلى التهديد المستمر بالهدد فقط لأننا أردنا لأنفسنا حياة

كريمة فهم لا يريدون مساعدتنا ولا يريدون أن نساعد أنفسنا، وهذا ظلم غير مبرر خاصةً أن البلدية أرسلت إلينا استدعاء وعند ذهابنا إليهم وقعونا على ورقة يطالبوننا فيها بهدم الكشكات وإعادة الخيام دون حسبان لخسارتنا.

معارضة التوسع

البائعة أم مشاري تقول: المساحة التي خصصتها لنا البلدية لا تستوعب إلا جزءًا قليلًا جدًا من البضاعة فأين نعرض بقية بضائعنا.. نحن مضطرون إلى استخدام الطاولات والتوسع أمام أبواب المحلات ونحن لا نضايق المارة ولا الشارع العام وعند إغلاقنا للكشكات نعيد البضاعة، التي في الخارج إلى الداخل بدون أن نحدث فوضى ومع ذلك فنحن نتلقى باستمرار الأوامر من البلدية بعدم التوسع في الخارج وإلا مصادرة البضاعة.. وقالت البائعة أم فهد إلى أن الدخل الذي تحصل عليه الأسرة من الضمان الاجتماعي لا يفي بالحاجة في ظل ارتفاع الأسعار المهول والمتزايد ولا يخفى على أية مواطن تكاليف المدارس ومصروفات الأبناء واحتياجات المنزل، بالإضافة إلى الضيوف الذين قد يأتون فجأة أحيانًا وتضطر إلى دفع قيمة مصروف شهر كامل.

حياة مأساوية

السيدة أم عبدالله تقول: أعاني أشد العناء من ظلم الأمانة فعند تقديمي على مساحة لأجلب رزقي منها وقعوني على ورقة بتسلم كشك تبلغ مساحته ثلاثة أمتار إلا أنهم حين حضروا لوضع الأكشاك قسموا المساحة بشكل عشوائي بحت فقام المسؤول بوضع خط بالعصا على الرمل لا يتجاوز المتر ونصف إلى مترين بدون دقة أو قياس وبشهادة جميع النساء اللاتي وقعن على تسلم كشكات مثلي وحين تحدثنا إليه لم يكترث إلينا.

وعند بناء الأكشاك قامت بعض السيدات بتوسعة أماكنهن إلا أن التوسعة قوبلت بإزالة من الأمانة، أما الأكشاك الباقية على المساحة، التي حددتها البلدية فهي باقية ومهجورة لم تستطع أي من النساء الاستفادة منها بسبب ضيق مساحتها الشديد لدرجة أن البائعة لا تستطيع إدخال دولابها إلى الكشك وحتى لا تستطيع التحرك داخله، وتضيف: أناشد وأطالب جميع الجهات المختصة بإنجادنا من الأمانة فنحن لم نعد نريد أكشاكًا ولا حتى تسهيلات سوى أنهم يتركوننا نعف أنفسنا عن حاجة الناس.

البقمي: مطالب المخالفات دون وجه حق وتوسع المساحات له ضوابط

أكد لناطق الرسمي باسم أمانة جدة محمد عبيد البقمي أن الأمانة لا تزيل إلا البسطات المخالفة للبنود، التي وقعن عليها البائعات.. فالهدد لا يسري إلا للمخالفات منهن خاصةً أن غالبيتهن لا تلتزم بالمساحة، التي حددتها الأمانة فلو كانت مساحتها مترين أو ثلاثة أمتار تقوم بالتوسعة إلى أربعة وخمسة أمتار، بالتالي تضيق على من حولها من الملتزمات ومن هنا ينشأ الخلاف.. أو تكون المخالفة بشكل المساحة المتفق عليه في البند وفي الغالب نجد مخالفات لسيدات لا توجد لديهن تصاريح فبمجرد أنها رأت البسطات أنشأت لنفسها بسطة بجوارهن وتطالب بما يطالبن به دون وجه حق.

مختصون يطالبون بـ ÷بوليصة تأمين× لحماية المجتمع من جرائم الخادمات

دعوا إلى منع من لا تحترم تعاقدها من المجيء للمملكة لمدة5 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م

اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

دعا عدد من الخبراء والمختصين وزارة العمل إلى استحداث «بوليصة تأمين» بينها وبين الدول المصدرة للعمالة المنزلية لحماية المجتمع من جرائم الخادمات بعد انتشارها، إلى جانب منع أي خادمة من العودة إلى المملكة لمدة 5 سنوات إذا لم تكمل تعاقدها.
وأضافوا أنه مع تزايد جرائم الخادمات ينبغي فحصهن نفسيًا إلى جانب عدم التركيز على الاستقدام من دول بعينها وفتح منافذ أخرى للاستقدام.
وطالبوا المؤسسات المدنية بـ«التنوير الأسري» وتثقيف المجتمع حول كيفية التعامل بوعي مع الخادمات واعتبارهن موظفات يكسبن قوتهم بالعمل، والدين معاملة، كما يجب العمل على معالجة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها داخل نسيج الأسرة التي أدت إلى تزايد الطلب على الخادمات المنزلية.
في البداية طالب الخبير الاستراتيجي ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى سابقًا الدكتور مشعل آل علي وزارة العمل أن يكون هناك «بوالص تأمين» بين وزارة العمل والدول المصدرة للعمالة المنزلية حتى تحفظ حقوق المواطنين وأن أي خادمة لم تكمل مدة العقد تحرم من المجيء للمملكة لمدة 5 سنوات حتى يكون رادعا لمن لم يبالي احترام بنود العقد.
كما طالب وزارة العمل بمنع استقدام الخادمة إلا بعد فحصها طبيًا ونفسيًا، وفتح جهات من دول أخرى غير الدول المعتادة لتنخفض الأسعار ولخلق منافسة بين عدة جهات.
وأضاف لـ «المدينة» أنه يجب على الوزارة أن تلزم أصحاب مكاتب الاستقدام أن يتأكدوا من خلو العاملات من المرض النفسي والأمراض السارية قبل أن تستلم عملها في المملكة. وأضاف أنه حينما يكون هناك تهديد أو بوادر إجرام يجب عدم الاستمرار في التعامل مع الخادمة حتى لا يتأزم الموقف.
ودعا إلى حصر مناطق الإجرام والخطأ ويحدد الفاعل بأيسر وأسهل طريق وذلك لا يكون إلا بالتعاون التام بين الجهات الرسمية والأهلية، وأن الجنسيات التي يكثر منها الإجرام يجب أن يقف الاستقدام منها بتاتًا، وأن أي قضية وقفت بأرض المملكة يجب أن يسلط عليها الإعلام والتعامل معها الرسمي وإظهار جميع متعلقاتها حتى يكون الوعي في المجتمع شاملا، وقال: إن أي إنسان سواء مستفيد من الخدمة أو مقدم للخدمة أن يلتزم بالشروط التي بينه وبين العامل حتى تأخذ الجهات العدلية بشكل واضح عند وقوع الجرائم.
أصحاب سوابق

من جانبه قال عضو اللجنة الامنية بمجلس الشورى اللواء ركن علي التميمي: أنعم الله على بلادنا نعمًا كثيرة جعلت الكثير من الأجانب يتجهون بأبصارهم إلى بلادنا ويفكرون بالطريقة التي يستطيعون بها الوصول والعمل في المملكة سواء بطرق شرعية أو غير شرعية.
وأشار إلى أن من يقبل بهذه المهنة «الخادمات» هم في الأساس الأقل تعليمًا ويأتون من بيئة فقيرة وقد يضطرون إلى دفع مبالغ مالية طائلة إلى مكاتب الوساطة في بلدانهم لتكون الأولوية لهم مبينًا أن هذه النقطة تجعل الحمل على الخادمة أكبر بكثير من أي شيء آخر إذ أنها قد تقضي سنة أو أكثر في سداد ما استدانته من أموال بالإضافة إلى فراق الأهل والأولاد مما يجعلها في حالة شد نفسي.
وأضاف أن البعض منهم قد يكونون من أصحاب السوابق في بلدانهم أو ممن يعانون من أمراض نفسية وبالتالي تكون نسبة الإقدام على الجريمة بدرجة عالية جدًا مما يحتم علينا الإعداد لتكون ضوابط الاستقدام أكثر شدة مما هو معمول به الآن إذا أنه يجب أن يبدأ من بلد الخادمة نفسها من خلال الإجراءات المشددة التي يجب أن تقوم بها السفارة وحتى لو يطلب ذلك التعاقد مع مكتب أو مؤسسة تتولى الكشف والتدقيق وإجراء الدراسة والتدريب والإطلاع على صحيفة سوابق المتقدمات للعمل بالسعودية وإعطاء دروس مكثفة لهن عن طبيعة البيت السعودي وعاداته مما يساعد العاملة إذا وصلت إلى المملكة.
وأضاف أنه إذا تمت ملاحظة أي تصرف غير طبيعي من الخادمة فلا يجب الانتظار حتى يحدث ما لا تحمد عقباه إذ يجب العرض على طبيب نفسي لتقييم حالتها فإذا نصح الطبيب بالحذر فلا يجب أن تبقى لدى الأسرة بل يجب نقلها إلى المكتب الذي استقدمها أو الاتصال بسفارة بلد الخادمة لأن لديهم من الوسائل الكثيرة التي تسهم في الوصول إلى حل مناسب للخادمة. ونصح التميمي بعدم الاستقدام المباشر عن طريق الأفراد بل يجب أن يكون الاستقدام عن طريق مكاتب معترف بها ومرخصة.

التفاخر والمباهاة

من جانبه أكد الباحث الاجتماعي خالد الدوس أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السريعة التي يشهدها المجتمع السعودي اليوم نتيجة التحديث والمعاصرة ألقت بظلالها على واقع الأسرة وبنائها، ومعروف أن من الظواهر الاجتماعية التي يشهدها النسيج الأسري وتؤثر سلبيًا على تنشئة الأجيال هي مشكلة الاعتماد على الخادمات في البيوت وقد يجد الكثير الراحة والتفاخر والمباهاة والبرستيج الاجتماعي بهذه الظاهرة التي ربما تلقي بظلالها على البناء الأسري واستقراره، وعلى تنشئة جيل المستقبل.
ووفقًا لمفهوم التباهي الزائف بين بعض الأسر الثرية، تلجأ بعضها إلى استقدام خادمة أجنبية لتربية أطفالهم.. ووصل الأمر لأن يستقدموا خادمة لكل طفل ومن جنسيات مختلفة، فهذه فلبينية للابن الأكبر، وأخرى أثيوبية وثالثة اندونيسية، وهكذا، فيصبح الأبناء فاقدي الانتماء والهوية لمجتمعهم وهي كارثة تهدد روح الانتماء لهؤلاء الأطفال -عندما يكبرون- تجاه أسرتهم ومجتمعهم.
وأضاف إن كل سلوك هو نتاج البيئة التي ينتمي إليها الفرد، والمملكة العربية السعودية تستقطب العديد من الخادمات من ثقافات ومعتقدات مختلفة وكذلك الحالات النفسية خاصة المعقدة التي تحتاج لعلاج نفسي قبل استفحالها، ولذلك من الأهمية بمكان الكشف عن الصحة النفسية لمن يعملن في المنازل من الخدم ومعرفة المعتقدات والطقوس الدينية المخالفة لقواعد الضبط الاجتماعي التي لا تتواءم مع الوضع السائد في المجتمع السعودي من عادات وتقاليد وقيم دينية وأخلاقية.
وبيـّن أنه منذ استقدام الجالية الإثيوبية إلى المملكة قبل سنوات قليلة ظهرت العديد من جرائم القتل وارتفاع معدلاتها وسببت حالات قلق وارتباك أسري مع كثرة جرائم هذه الجالية، التي شغلت الرأي العام، وكان أشهرها نحر رأس طفلة سعودية في عامها الرابع في أكتوبر 2012م،
وأوضح الباحث الدوس أن الجريمة مرض نفسي اجتماعي، وظاهرة عالمية تعبر عن الموازنة بين صراع القيم والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، يظهر في تجلياتها (الانتقام) كأساس في رد فعل السلوك الإجرامي، وشدد قائلا: إن من دوافع وأسباب جرائم الخادمات المنزلية قد يكون دافعه الانتقام والحقد على الأسرة نتيجة موقف اجتماعي مترسب، أو ذكريات مريرة لدى الخادمة، فضلا عن الطقوس والمعتقدات التي تمارسها الخادمة في بلدها نتيجة أمراض نفسية متراكمة من الطفولة، وجريمة القتل أو الاعتداء قد يكون أيضًا من أسبابها ربما جانب شخصي، كسوء المعاملة للخادمة، أو تأخير صرف أجرها الشهري مما يجعل الانتقام اقرب من حبل الوريد!! أو ما يرتبط بثقافة الخادمة، وفي علم الاجتماع هناك (نظرية الاغتراب).. والاغتراب الاجتماعي هو أعقد وأشرس الأعراض ويمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الكثير من الجرائم، ومعروف أن الشخص المغترب يعاني من ضغوط مختلفة.. ولا بد أن يرتكب جرمًا بحق الفرد أو الأسرة أو المجتمع، مؤكدًا أن لكل شخص سلوك يمارسه وهناك ثقافات مختلفة تشجع على القيام بالسلوك الإجرامي، والانحراف أو الخروج عن معايير المجتمع الأصيلة التي أسماها عالم الاجتماع الشهير دوركايم (اللامعيارية) بمعنى أن التنشئة الاجتماعية وطبيعة العلاقات بين الأفراد قد تسببان وقوع مثل هذه الجرائم.

الحلول المطلوبة
وعن الحلول الناجعة للحد من جرائم الخادمات المنزليات ومشكلاتهن وإيقاف نزيف الذبح والعنف الانتقامي في المجتمع السعودي قال: ينبغي على المؤسسات المدنية المعنية أن تنهض بقالب التنوير الأسري، وتثقيف المجتمع حول كيفية التعامل بوعي مع الخادمات واعتبارهن موظفات يكسبن قوتهن بالعمل، والدين معاملة، كما يجب العمل على معالجة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها داخل نسيج الأسرة التي أدت إلى تزايد الطلب على الخادمات المنزلية، والاهتمام بوضع ضوابط وشروط من قبل وزارة العمل تلزم مكاتب الاستقدام في مجال العمالة المنزلية على منح العاملات دورات تأهيلية متخصصة توضح قوانين وأنظمة البلد وعاداته وتقاليده ومعاييره الاجتماعية الأصيلة وأخيرًا وليس آخرًا تنمية ثقافة (الوعي الأسري) لمواجهة مخاطر وتحديات هذه العاملات.. الموجودة داخل الكيان المنزلي واحتوائها قبل أن تصبح جريمة بشعة يذهب ضحيتها أطفال أبرياء دون وازع ديني، أو رادع ضمير، أو ضابط أخلاقي.
من جانبه طالب المحامي والمستشار القانوني الدكتور حاتم الغامدي أن في هذه القضايا لا بد أن تطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية على كل الخادمات الذين يقومون بالقتل ولا تدخل بها مسألة العفو ومحاسبة مكاتب الاستقدام التي تقوم باستقدام الخادمات كيف ما كان.

÷الشورى× يبحث منح علاوة 5٪ للمتقاعدين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
تبحث لجنة خاصة في مجلس الشورى مقترحا بمنح المتقاعدين علاوة سنوية لا تقل عن 5 % تعادل نسبة التضخم السنوية وارتفاع الأسعار ومواجهة غلاء المعيشة. ونص المقترح على إضافة مادة جديدة تتعلق بالعلاوة السنوية حيث طالب عدد من الأعضاء بصرف علاوة سنوية للمتقاعدين تعادل نسبة التضخم السنوية على ألا تقل عن 5%. وتطرق الأعضاء في مبرراتهم للمقترح إلى عدد من الجوانب المهمة التي تمس حياة المتقاعد ومنها مواجهة غلاء المعيشة والتضخم السنوي الذي أصبح واقعًا ملموسًا في الحياة السعودية مستدلًا بدول تقوم بصرف علاوة سنوية للمتقاعدين تتراوح بين 3% و 6% وبعضها تربطها بنسبة التضخم. وكشف المقترح المقدم والذي اطلعت عليه «المدينة» عن 35% من المتقاعدين مقدرتهم المالية ضعيفة في توفير تكاليف استهلاك الماء والكهرباء وفواتير الهاتف، وأن 37% من المتقاعدين مقدرتهم ضعيفة في توفير متطلبات المعيشة من أكل وملبس، وأكد المقترح المقدم أن (70%) من المتقاعدين يكون دافعهم للبحث عن عمل بعد التقاعد بسبب أن معاش التقاعد لا يفي بمتطلبات الحياة.

5 اتفاقيات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140502/Con20140502696541.htm

محمد الغامدي (الرياض)
يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل خمس مذكرات اتفاقيات مع روسيا، الجزائر، تركيا، أفغانستان، ومونتقمرو لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
وأكد لـ«عكاظ» مصدر بالمجلس أن أهداف ونصوص مذكرات التفاهم ستطرح أمام الأعضاء لمناقشتها قبل التصويت عليها، مشيرا إلى أن اقرارها سيحتاج جلسة أخرى للرد على كافة ملحوظات الأعضاء، ويناقش المجلس مذكرة تفاهم صحية مع فرنسا وتقرير مجلس المنافسة والمقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري حول تعديل المادة 15 من نظام التقاعد ومقترح الدكتور سلطان السلطان حول مواد نظام المحافظة على مصادر المياه ويصوت على تنظيم الهيئة العامة للأوقاف.

شراكة بين "أسرة" وسجون القصيم

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140502/Con20140502696554.htm

عبدالله اليوسف (بريدة)
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم والرئيس الفخري لجمعية «أسرة» في مكتب سموه بمقر ديوان الإمارة ببريدة أمس عبدالله المحيسن رئيس مجلس إدارة الجمعية وأعضاء المجلس واللواء صالح القرزعي مدير سجون منطقة القصيم بمناسبة عقد شراكة بين الجمعية والسجون لتقديم خدمات الإرشاد الأسري للنزلاء داخل شعبة سجن بريدة.
وأكد سموه على أهمية تهيئة النزلاء عبر البرامج التربوية والمحاضرات والدورات التثقيفية والتوعوية من أجل الرقي بفكرهم وشغل أوقات فراغهم ومعالجة قضاياهم الاجتماعية والأسرية وتثقيفهم وتغيير سلوكهم نحو الأفضل من منطلق الاهتمام بكرامة الإنسان في أسرته والذي يؤكده دائما خادم الحرمين الشريفين ويرعاه ويتابعه سمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء.
كما أشاد بما يوليه سمو وزير الداخلية ومدير عام السجون بالمملكة من اهتمام ومتابعة للسجون ونزلائها. من جانبه رفع المحيسن خالص شكره وتقديره لسمو أمير منطقة القصيم على دعمه ومتابعته للجمعية وتقديم الخدمات لنزلاء السجون وأسرهم.. بينما شكر اللواء القرزعي سموه على اهتمامه ودعمه ورعايته للمؤسسات الإصلاحية بما يسهم في تحويل السجين إلى عضو صالح في المجتمع.

العيسى: نقل قضايا التدقيق الجزائي من المظالم إلى العدل

مطلع العام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140503/Con20140503696739.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشف وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، أن دوائر التدقيق الجزائي والدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم سيتم نقلها بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم إلى محاكم الاستئناف والمحاكم الجزائية التابعة للوزارة اعتبارا من غرة محرم المقبل.
وأكد العيسى في تعميم للمحاكم أن الوزارة ستتولى توفير المقار المناسبة لهذه المحاكم والدوائر وما يتطلبه عملها من وظائف إدارية وفنية وتجهيزات مكتبية، وفق ما نصت عليه آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء، وذلك قبل مباشرتها اختصاصاتها بمدة كافية لا تقل عن شهرين من تاريخ بدء العمل في المحاكم والدوائر الجزائية.

وتتمحور أبرز القضايا التي ستنقل من ديوان المظالم إلى وزارة العدل الرشوة، التزوير، التزييف، حيازة الأسلحة غير المرخصة، الاختلاس، اشتغال الموظف الحكومي في التجارة، إساءة استعمال السلطة، إساءة استغلال النفوذ الوظيفي، الافتئات على أصحاب المصالح، الغش التجاري، التستر التجاري.

وبين العيسى أنه تقرر أن تباشر المحاكم الجزائية اختصاصاتها الجديدة اعتبارا من 19 ذو القعدة المقبل وذلك في محاكم الرياض، مكة المكرمة، جدة، الطائف، المدينة المنورة، بريدة، الدمام، الأحساء، القطيف، الخبر، أبها، خميس مشيط، تبوك، حائل، جازان، نجران، الباحة وسكاكا، وأشار الوزير في تعميم مماثل إلى إنشاء دوائر جزائية في المحاكم العامة تنتقل لاحقا للمحاكم الجزائية.

من ناحية أخرى، بدأت وزارة العدل أمس في تركيب أجهزة البصمة في القطاعات العدلية على مراحل وربطها بمركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية، وذلك للتعرف على المراجعين في المحاكم وكتابات العدل، وأكدت مصادر أن هذه الأجهزة ستخضع للتقييم والتجربة، وكشفت عن دراسة برنامج للكشف الفوري عن سوابق المتهمين.

وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى قد أصدر تعميما لجميع قضاة المحاكم وكتاب العدل، أكد فيه أن المجلس درس موضوع الاكتفاء ببطاقة المرأة للتعريف بها، وبعد أن اطلع المجلس على أنظمة الأحوال المدنية والتعاميم الصادرة ذات العلاقة أكد على جميع المحاكم وكتابات العدل الاعتماد على البطاقة الشخصية في إثبات هوية النساء لمن تحمل بطاقة خاصة بها في إجراء أية معاملة تتعلق بها، ومخاطبة الجهات الحكومية المعنية بطلب الحث باستمرار على التنسيق فيما بينها للمسارعة باعتماد البصمة الإلكترونية لتحقيق المزيد من الثقة.

ويأتي التعميم تزامنا مع شكاوى من سيدات تعطلت قضايا لهن في المحكام وكتابات العدل لعدم قدرتهن على إحضار معرفين، فيما رفضت بعض المحاكم الاستناد إلى بطاقة الهوية للنساء كونها محجبة ولا يوجد ما يثبت أنها صاحبة البطاقة.

• الصحة" تحمّل سجون نجران تفاقم الوضع الصحي للنزلاء.. وتلجأ للإمارة لتفعيل توصيات اللجنة الطبية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140503/Con20140503696745.htm

قايد آل جعرة (نجران)

أكدت مصادر لـ«عكاظ» -تحتفظ الصحيفة باسمها- أن المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة نجران لجأت إلى إمارة المنطقة وأخلت مسؤوليتها عن تفاقم الوضع الصحي بين نزلاء السجن العام في نجران، وظهور حالات لمرض الدرن والإيدز بينهم، مرجعة السبب إلى عدم تقيد إدارة سجون نجران بتوصيات أصدرتها لجنة مشكلة لهذا الغرض للحد من انتشار الأمراض المعدية بين النزلاء، الا أن سجون نجران لم تتقيد بالتوصيات الأمر الذي دفع صحة نجران إلى إبلاغ إمارة المنطقة وإطلاعها على الوضع بالكامل.

وأشارت المصادر إلى أن اللجنة الطبية المشكلة، وجدت أن الوضع الصحي داخل عنابر السجن العام في نجران غير مطمئن، حيث لوحظ تزايد في أعداد المصابين بهذه الأمراض، بسبب عدم مطابقة معايير واشتراطات مكافحة العدوى داخل غرف العزل غير المجهزة بنظام الضغط السالب وأن سعتها والتهوية فيها غير جيدة، بالإضافة الى عدم التقيد بتطعيم السجناء ضد الأمراض المعدية في الأوقات التي تحددها وزارة الصحة، كما سجلت اللجنة عدم الكشف على العاملين في السجن ولا على السجناء ضد الأمراض السارية مثل (الإيدز، السل، السيلان)، واتضح أيضا أنه يتم عزل مرضى الدرن مع مرضى الإيدز في العنبر ذاته دون فرز ما يؤدي إلى انتشار العدوى، بالإضافة إلى أن دورات المياه لا تصلح جميعها للاستخدام ما عدا واحدة تستخدم من قبل جميع المرضى داخل قسم العزل، الأمر الذي يساعد في أن تكون مصدرا للعدوى أيضا، كما لوحظ أن النظافة بشكل عام داخل قسم العزل سيئة جدا، وكذلك النظافة الشخصية للمرضى

المساجين، وعدم وجود شركة تشغيل تكون مسؤولة عن نظافة قسم العزل في السجن، وعدم تعقيم أدوات الحلاقة وعدم فصل أدوات الحلاقة الخاصة بمرض الإيدز عن باقي السجناء.
وطالبت اللجنة المشكلة مسؤولي سجون نجران بالعمل على تنفيذ التوصيات وسرعة تجهيز (4) غرف للعزل على الأقل تكون مجهزة بمعايير مكافحة العدوى، وإصلاح مروحة الشفط الموجودة داخل العنبر، بالإضافة إلى عزل مرضى الدرن عن مرضى الإيدز، وضرورة صيانة دورات المياه والعمل على تشغيلها، وأيضا تركيب أسرة للسجناء بحيث تكون المسافة بين كل سرير والآخر لا تقل عن 1-1.5م للحد من انتقال الأمراض، وألا يتم وضع أكثر من سجينين في الغرفة الواحدة شرط أن يكونا مصابين بنفس المرض، وتوفير أدوات النظافة والمطهرات الخاصة بالسجناء ومساعدتهم على الاهتمام بالنظافة الشخصية للتقليل من انتقال الأمراض وحدوث العدوى، وإسناد عملية النظافة لجميع مرافق السجن إلى مؤسسة أهلية متخصصة، وعمل اختبار التيوبر كلين والأشعة للصدر وفحص الدم ضد الفيروسات لكل نزيل جديد في السجن قبل دخوله واختلاطه مع النزلاء الآخرين في العنابر.

معتبرة "زواج القاصرات" أحد أنواعه .. د. الجشي:

نسبة العنف للحوامل بين 21 - 26 ٪

المصدر: جريدة عكاظ السبت 4 رجب 1435هـ - 3 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140503/Con20140503696744.htm

خالد البلاهدي (الدمام)
كشفت عضو مجلس الشورى ورئيسة فريق ذوي الاحتياجات الخاصة في لجنة التنمية الأسرية بجمعية العطاء الدكتورة نهاد الجشي، أن نسبة العنف الأسري في المملكة حسب التوزيع الإحصائي في العالم العربي تتراوح بين 21 و 26 في المائة للحوامل، و25 % عنف جسدي، و32.8 % عنف عاطفي.
وبينت أن أسباب العنف الأسري بوجه عام متنوعة منها اجتماعية، مجتمعية، علاقات وفردية، موضحة أن العنف ضد الأطفال له عواقب صحية غير مميتة وعواقب صحية مميتة.
وتناولت الجشي في محاضرة تثقيفية نظمتها جمعية العطاء بالقطيف بعنوان «آليات العنف ضد الأطفال» البارحة الأولى حجم المشكلة عالميا، مشيرة إلى أن حدتها تتفاوت على اختلاف المجتمعات، وعرفت العنف على أنه الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية «المادية»، أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي، مشيرة إلى أن أنواع الإساءة هي جسدية، عاطفية وجنسية إضافة إلى الإهمال.
وأوضحت أن أهم الفئات المعرضة للعنف في المجتمعات هم الأطفال والنساء وتتراوح أعمارهم بين 20 و32 سنة، ويمثلون أعلى معدل لضحايا العنف، إضافة لكبار السن، مشيرة إلى أن نسبة العنف تقل كلما كانت الدولة أكثر فقرا إلا أنها تظل نسبة عالية عالميا.
وكشفت عن وجود مراكز للحماية في مختلف مناطق المملكة، وهي عبارة عن فريق من المهنيين والصحيين من تخصصات مختلفة في المنشأة الصحية، وتضم أطباء أو جراحين أو أخصائيين نفسيين واجتماعيين، يحددون نوع الإيذاء الذي يتعرض له الطفل ويعملون على إجراء التقييم المتأني للحالة، كما يحدد الفريق مظاهر الإيذاء وأنواعه الفرعية والإصابات والعواقب، مضيفة هناك خط ساخن لاستقبال الحالات برقم 116111، ولدى وزارة الشؤون الاجتماعية خط لتلقي البلاغات، واستعرضت مواد اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء.
وبينت أن مجلس الشورى أقر نظام الحماية وجرم العنف، وقالت «إن الإجراءات العقابية من مهام الوزارة وهي التي تضع اللوائح والخطوات الإجرائية»، مضيفة حتى الآن لم يصدر قرار أو تعميم يبت في تحديد سن الزواج، معتبرة «زواج القاصرات» من أنواع العنف وهو موجود فعلا في المجتمع.

وأشارت نازك الخنيزي رئيسة فريق الأمان الأسري، إلى أن الهدف العام من فريقهم التعرف على شرائح المجتمع والتقرب من احتياجاتهم ومشكلاتهم المتنوعة والإلمام بها لإيجاد الحلول المساندة.
وأفادت إنعام العصفور عضو في إدارة التطوع بالجمعية، أن حالات العنف تعاني منها 70 في المائة من النساء في العالم، مشيرة إلى أن الجهل في المجتمعات والصمت والخوف من الفضيحة ساهم في تفاقم حالات العنف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وفق إقرار خطي يتضمن عددا من الشروط

إلزام المعلم المبتعث بإرجاع ما صرف عليه إذا أخلّ بالآداب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/04/article_846197.html

عبد السلام الثميري من الرياض
ألزمت وزارة التربية والتعليم، منسوبيها من المعلمين الراغبين في الابتعاث بالدراسة في الخارج للحصول على الماجستير أو الدكتوراه، بتوقيع على إقرار خطي يتضمن أحقية الوزارة في إلغاء البعثة، واستعادة ما صرف على المبتعث أثناء البعثة، وذلك في حال الإخلال بشروط التعهد.
ويتضمن الإقرار الخطي للمبتعث الذي اطلعت عليه "الاقتصادية"، الالتزام بالآداب العامة والمحافظة على سمعة الوطن، والتقيد بدراسة التخصص الذي ابتعث من أجله وعدم تغييره، إضافة إلى الالتزام بالدراسة في الجامعة المحددة للمبتعث، وعدم النقل لغيرها إلا بعد موافقة جهة الاختصاص.
واشترطت "التربية" على المبتعثين من منسوبيها للخارج، العمل في أي مكان تحدده الجهة التي ابتعث ضمن برامجها بعد حصوله على المؤهل الذي ابتعث للحصول عليه، وإلزامهم بالكتابة للمؤسسة التعليمية التي يدرس فيها بتفويض المكتب التعليمي المشرف على دراسته بأخذ أي معلومات عن وضعه الدراسي، وألا يتقدم بطلب النقل من المنطقة إلا بعد نهاية مدة التفرغ المحددة بقرار الإيفاد.
وطلبت الوزارة من المبتعثين التنسيق مع الجهة التي يتبع لها المبتعث حول الموضوعات التي تهم وزارة التربية والتعليم، ويمكن مناسبتها لرسائل الماجستير والدكتوراه، وتزويدهم بثلاث نسخ منها، أو من البحوث التي يقوم بإعدادها مترجم، أو مرفق بها ملخص كامل عنها باللغة العربية.
إلى ذلك دعت الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة الرياض، جميع شاغلي الوظائف التعليمية في المدارس والإدارات والأقسام والشعب ومكاتب التربية والتعليم في المنطقة الراغبين في مواصلة دراستهم العليا من خلال الابتعاث للدراسة في الخارج، إلى إرسال طلبهم مع المستندات المطلوبة إلكترونيا.
وقال محمد سليمان الهويريني مدير التدريب التربوي في الإدارة العامة للتربية والتعليم في الرياض، إن شروط وضوابط الابتعاث للدراسة في الخارج للحصول على الماجستير أو الدكتوراه لشاغلي الوظائف التعليمية لثلاث سنوات، اعتباراً من العام الدراسي المقبل، هي ألا تقل خدمات المرشح عن سنتين في الخدمة الحكومية، ولا يزيد عمر المرشح عن 45 عاماً، وألا يقل التقدير الدراسي في آخر مؤهل علمي عن جيد، وألا يكون قد صدر بحق المرشح للدراسة حكم تأديبي خلال آخر سنتين، ولا يكون طرفاً في قضية قائمة، وألا تقل درجة التقدير في تقويم الأداء الوظيفي له عن (جيد جدا) في آخر سنتين.
وأضاف الهويريني أنه يشترط استغناء شؤون المعلمين في المنطقة عن المعلم المرشح، وأنه لن ينظر في الطلب بدون رفع استغناء شؤون المعلمين، ويمكن حصول المرشح على 90 نقطة للماجستير و 100 نقطة للدكتوراه كحد أدنى من مجموع نقاط المفاضلة.
وأوضح مدير التدريب التربوي أنه على المرشح استيفاء كل الشروط والضوابط الواردة في استمارة الترشيح للدراسة المرفقة، وأن يكون التخصص والدرجة العلمية المطلوب الحصول عليها ضمن التخصصات الواردة في خطة الابتعاث المرفقة، ومناسباً للوظيفة التي يشغلها المرشح أو المكلف عليها رسمياً أو التي يعد لها، واجتياز المرشح المقابلة الشخصية والتحريرية في الوزارة بحصوله على ما لا يقل عن 60 في المائة في كل منهما.

الحياة
AL HAYAT

الملكية الفكرية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
اضغط هنا

منصور الزغيبي

أقامت مدينة الملك عبدالعزيز المنتدى الثالث للملكية الفكرية 2014بعنوان: «حفظ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها». وجاء ذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للملكية الفكرية خلال الأيام الماضية، ومن أبرز محاور المنتدى «براءات الاختراع، التشريعات والممارسات، والعلامات التجارية وحمايتها، وأهمية حقوق المؤلف في الاقتصاد المعرفي، ومكافحة انتهاك حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود.

إن الملكية الفكرية (Intellectual Property) تعتبر من أهم المواضيع في الوقت الراهن، وهو حديث الساعة، ومن أوائل دول العالم التي اهتمت بهذا الجانب - خصوصاً من ناحية التشريع وحفظ الحقوق الفكرية وحمايتها - دول أوروبا.

و«الملكية الفكرية» مصطلح قانوني يدل على ما ينتجه العقل البشري من أفكار محددة، تتم ترجمتها إلى أشياء ملموسة. فيدخل في نطاقها الحقوق الناتجة من النشاط الفكري للإنسان في الحقول الفنية والأدبية والعلمية والصناعية والتجارية.*

إن «الحقوق الفكرية» مصطلح واسع جداً، يشمل الاختراعات والابتكارات والعلامات الصناعية والتجارية، ويتضمن كذلك الأعمال الأدبية والفنية.

والملكية الفكرية تعرّف بأنها مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني، وتشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، وحق المؤلف. يقول صلاح زين الدين: «إن رحم الحقول الفكرية هو عقل الإنسان الذي يقذف بها إلى الوجود بصورة أفكار، فإذا ما تمت رعايتها بصورة معينة، عندئذ تنشئ لصاحبها حقوقاً مهمة جداً في ظل الأنظمة والقوانين الدولية ذات العلاقة».

وأهل الرأي في مسألة تنظيم الحقوق الفكرية وحمايتها قانونياً أكثر من اتجاه: أصحاب الرأي الأول يذهبون إلى ضرورة تنظيمها وحمايتها لما في ذلك من حفظ للحقوق، وتشجيع للاستثمار، وغير ذلك من الإيجابيات التي تنتج من ذلك.

وأصحاب الرأي الثاني يخالفون ذلك بحجة انتشار الاحتكارات وغلاء الأسعار والضرر بالاقتصاد الوطني وغيرها.. ومن يتأمل يجد أن الواقع ينتصر للرأي الأول، بحكم القوة للدول التي تأخذ بالاقتصاد الرأسمالي الحر، بخلاف أصحاب القول الثاني، والذي تنتصر له دول مثل الاتحاد السوفياتي الذي يأخذ بالاقتصاد الاشتراكي المقيد، وبعد انهياره تراجع هذا الرأي كثيراً.

ولا شك في أن مسألة تنظيم الحقوق وحمايتها لها أهمية عالية، بغض النظر عن أي نوع من أنواع الاختلافات، ولذلك من الضروري تشجيع المنافسة المشروعة وحمايتها، ومنع المنافسة غير المشروعة، ومنع سائر ضروب الغش، ومحاربة التقليد والتزوير، وتشجيع الابتكار والإبداع، وغيرها. ومن أهم شروط حماية الحقوق الفكرية ودعم التطور الاقتصادي والثقافي والعلمي، سنّ القوانين التي تنظم ذلك.

في العصر الحديث أصبحت قوة الدولة تحديداً بين الدول في ما تملكه من «الحقوق الفكرية»، وكانت أول ثورة في حياة الإنسان هي الثورة الزراعية، ثم الثورة الصناعية، وحالياً نحن في زمن الثورة التقنية والمعلوماتية.

إذا نظرنا للجهات المختصة في تقييد «الملكية الفكرية»، فإننا نجد أن الجهة المعنية بتسجيل براءات الاختراع هي «مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية»، وذلك بموجب «نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدراسات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية»، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/27) وتاريخ 29-5-1425هـ.

وأما الجهة المختصة بتسجيل «حق المؤلف» فهي وزارة الثقافة والإعلام بموجب «نظام حماية حقوق المؤلف» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) وتاريخ 2-7-1425هـ. والجهة المختصة بتسجيل «العلامات التجارية» هي وزارة التجارة والصناعة بموجب «نظام العلامات التجارية» الصادر بالرسوم الملكي (م/ 21) وتاريخ 28-7-1423هـ. وكل جهة

معنية لديها لجنة مختصة تنظر القضايا التي فيها تعد على الحقوق، وتدخل تحت نطاق اختصاصها وصلاحيتها بحسب ما نص عليه كل نظام.
وصاحب الحق الفكري له أكثر من حق، فحق معنوي في انتساب الفكرة له، وآخر مادي من خلال استثمار الفكرة في مشروع وحصوله على مردود مادي، والمختصون يذهبون إلى أن الملكية الفكرية تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة:
أولاً: الحقوق الأدبية والفنية، وهي حقوق المؤلف التي تشمل المصنفات المكتوبة، والمصنفات التي تُلقى شفاهياً مثل المحاضرات.
ثانياً: حقوق الملكية الصناعية، وهي براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.
ثالثاً: حقوق الملكية التجارية، ومن أبرز الحقوق في هذا النوع العلامات التجارية، والأسماء والعناوين التجارية، والتكييف القانوني للحقوق الفكرية، وفقهاء القانون يقسمون الحقوق المالية إلى قسمين فقط.
الأول: متعلق بالحقوق العينية.
والثاني: حقوق شخصي.
وظهر قسم ثالث الجديد وهو الحقوق المعنوية، ويتضمن الملكية الفكرية، وأبرز من قال بذلك أبو القانون المدني عبدالرزاق السنهوري رحمه الله.
وصفوة القول إن حماية الحقوق الفكرية ودعمها ودعم أصحابها على جميع المستويات ينعكس بشكل إيجابي على البلد في تنميته وواقعه الاقتصادي، وعلى جميع المستويات.
وهناك ظاهرة يجب التصدي لها ومعالجتها وهي «هجرة العقول» من البلدان العربية، وهي أكبر خسارة في حق الوطن العربي بسبب ما تعاني وتجد من الإهمال والإقصاء بل والمحاربة لها، بينما الدول الغربية تقوم بكل ذكاء واحتراف بكسبها، وتقديم الخدمات لها كافة، وأكثر كذلك..

حرية الصحافة.. بين المطرقة والسندان.

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/932588

فاضل العماني

يوم أمس (3 مايو)، احتفل العالم، كل العالم بالذكرى السنوية لليوم العالمي لحرية الصحافة، وهو تقليد سنوي تحرص منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، بل وكل المنظمات والمؤسسات والمراكز الإعلامية والثقافية والفكرية العالمية، سواء الرسمية أو الخاصة على تخصيص هذا اليوم من كل عام ليكون مناسبة عالمية استثنائية لحرية الصحافة، إيماناً منها بخطورة وأهمية وتأثير الصحافة، وتأكيداً على ضرورة ممارسة حرية التعبير وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والمهنية في عالم الصحافة الذي يتعرض للكثير من الصعوبات والضغوطات والتحديات، ما يتسبب في تراجعه عن تحقيق أهدافه النبيلة والسامية كإشاعة مظاهر الحوار والانفتاح والتسامح، وغرس قيم الحرية والعدل والمساواة، فضلاً عن وظيفته الأساسية وهي نشر وتداول وتغطية الأخبار والأحداث والمعارف والعلوم والآداب والفنون بكل حرفية ومهنية وشفافية.
الثالث من مايو من كل عام، يُشكّل منصة إعلامية كبرى لكل المدافعين عن حرية واستقلالية التعبير وشفافية ومهنية الصحافة من إعلاميين ومثقفين ومفكرين وفنانين وحقوقيين وسياسيين، بل ولكل فئات وشرائح ومكونات المجتمع المختلفة التي وجدت في الإعلام، خاصة الجديدة، ملاذها وخلاصها للتعبير عن طموحاتها وتطلعاتها، ولصنع إعلامها بنفسها بعد عقود بل قرون من إعلام مفروض تسبب ومازال في تهميشها وتوجيهها، بل وتضليلها وخداعها.
الثالث من مايو، مناسبة مهمة جداً تتصدر روزنامة الأيام والمناسبات العالمية.

بفكرة بسيطة وخجولة في عام 1991، تحمس لها عدد من الصحفيين الأفارقة الطموحين في "ويندهوك" بناميبيا، حيث اتفقوا على صياغة إعلان عُرف ب "إعلان ويندهوك"، وهو أشبه بوثيقة أخلاقية تدعو لحرية التعبير وسلامة الصحفيين.
بعد عامين فقط، وتحديداً في 3 مايو 1993، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان الرائع وأقرته كمناسبة عالمية سنوية لحرية الصحافة. ويُمثل الاحتفال بهذا اليوم، دعوة متقدمة لحماية المبادئ الأساسية لحرية التعبير، وتقييماً دقيقاً لشفافية واستقلالية الصحافة، وحماية لمختلف وسائل الإعلام، وتكريماً للصحفيين الذين فقدوا حياتهم على مذبح بلاط صاحبة الجلالة.
ويُشير التقرير السنوي لحرية الصحافة لهذا العام إلى الكثير من الأرقام والاحصائيات الخطيرة والمخيفة في واقع الصحافة العالمية، إذ قتل 71 صحفياً، وسجن 826 صحفياً، واختطف 87 صحفياً، وتعرض 2160 صحفياً للاعتداء، وفر 77 صحفياً من بلدانهم.
وسيركز اليوم العالمي لحرية الصحافة لهذا العام 2014، على ثلاثة محاور أساسية وهي: أهمية وسائل الإعلام في صناعة التنمية، وسلامة الصحفيين وسيادة القانون، واستدامة ونزاهة الصحافة.
والآن، وبعد هذا السرد التاريخي والرصد الأعلامي لهذه التظاهرة العالمية تقفز في ذهني وفي ذهنك أيضاً عزيزي القارئ أسئلة كثيرة عن واقع الصحافة العربية الذي يمر بمنعطف خطير جداً نتيجة للكثير من المعطيات والأزمات والتحولات الكبرى التي تعصف بالوطن العربي الذي يعيش على أنقاض ربيعه المثير.
ما هو واقع الصحافة العربية؟ وما مدى حرية ونزاهة وشفافية واستقلالية صحافتنا العربية؟ وهل حقاً توجد حرية صحافة مطلقة في العالم أم هي خاضعة لمعايير وأسس المصالح والاعتبارات والعلاقات؟ لماذا تغيب الأرقام والنسب والاحصائيات الدقيقة عن صحافتنا؟ لماذا لا يثق المواطن العربي بما يُنشر ويُبث في وسائل الإعلام؟، ما مدى تجاوب المسؤولين وصنّاع القرار والتنفيذيين مع ما يُنشر في الصحافة، سواء الورقية أو الرقمية؟ هل ساهم الاعلام في نشر ثقافة الاعتدال والوسطية والتسامح والحوار والانفتاح أم تسبب في تنامي مظاهر العنف والتطرف والعنصرية والطائفية؟ هل تحولت الصحافة في واقعنا العربي إلى مهنة من لا مهنة له، وأصبحت مغرية لكل من يُريد تحقيق أحلامه وطموحاته الخاصة دون تغليب المصالح الوطنية العليا؟ هل تحولت الصحافة إلى وسيلة ارتزاق وتزلف ونفاق؟
هل هناك ثمة رسائل وقيماً ومبادئ تتبناها صحافتنا العربية أم أنها مجرد مؤسسات ربحية وصناعة مربحة تخضع للعرض والطلب لا أكثر؟ هل تُعبر صحافتنا بمختلف أشكالها ومستوياتها عن المواطن البسيط أم هي نخبوية وفئوية؟ لماذا تغيب المهنية والحرفية والتخصص في إعلامنا العربي بشكل عام؟ هل اختفت ظاهرة المنع والحجب والإقصاء من قاموس وادبيات وآليات واقعنا الصحفي، خاصة في هذه الفترة الزمنية الحرجة من عمر العالم العربي، بل والعالم بأسره؟ في عصر العولمة الكونية والثورة المعلوماتية الهائلة والتسونامي التقني المتجدد، هل ثمة وجود لأي نوع من الرقابة؟ تلك الأسئلة وأكثر، لا تحتاج إلى إجابات مباشرة أو جاهزة أو نمطية، لأنها معقدة وشائكة، بل هي أشبه بجروح مفتوحة في قلب الصحافة العربية، بل وفي واقعنا العربي؟
وقبل أيام فقط، أصدرت منظمة بيت الحرية (Freedom House) تقريرها السنوي المتعلق بحرية الصحافة في العالم، والذي شهد تراجعاً كبيراً في حرية الصحافة وانخفاضها إلى أدنى مستوى لها منذ عقود بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في الكثير من دول العالم. وبيت الحرية، منظمة بحثية امريكية غير حكومية تأسست عام 1941، تصف نفسها بأنها "صوت خالص للديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم".
ويُشير تقرير هذه المنظمة لعام 2013 الذي شمل 197 دولة إلى أن نسبة 14٪ فقط من دول العالم لديها صحافة حرة، و42٪ لديها حرية جزئية، و44٪ صحافتها غير حرة.
الحرية كمصطلح فكري وكنمط حياة، لغة إنسانية سامية وقيمة حضارية راقية، ولكنها في المقابل، حالة ملتبسة ومفهوم فضفاض، فهي دائماً ما تقع بين مطرقة هنا وسندان هناك..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رفع سن التقاعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/04/article_846176.html

سعود بن هاشم جليدان

يشير التطور التاريخي لأنظمة التقاعد في معظم دول العالم إلى أن عمر التقاعد الافتراضي ارتفع مع ارتفاع معدلات العمر المتوقع. ولا تقل سن التقاعد في الدول المتقدمة بوجه عام عن 65 عاماً. وقد ألغى كثير من الدول خصوصاً الدول المتقدمة عمر التقاعد الإلزامي، وسمح للعاملين بالاستمرار في العمل ما دامت لديهم الرغبة والقدرة على الاستمرار في العمل. وتحمي أنظمة العمل في الدول المتقدمة كبار السن وتمنع التمييز ضدهم، من خلال وضع الضوابط التي تحد من قدرة المشغلين على إرغام كبار السن على التقاعد، إلا في بعض الأعمال الخاصة التي تتطلب مجهوداً معيناً. وتنص الأنظمة مثلا في المملكة المتحدة على منع التمييز بين العاملين على أساس العمر، وأنه لا يمكن إجبار كبار السن على التقاعد إلا إذا تم إيراد أسباب مقنعة لإحالتهم، بل وتعتبر الأنظمة أن التمييز بسبب السن من المخالفات التي ترتكبها الأعمال. ويذهب القانون البريطاني أكثر من ذلك في حماية كبار السن، حيث يمنح كبار السن حق المطالبة بمرونة مزاولة العمل. وتمنح مرونة مزاولة العمل المشتغلين الحق في العمل من البيت أو مرونة توقيت القدوم إلى العمل أو مغادرة العمل، ولصاحب العمل رفض منح المرونة في العمل إذا كانت هناك أسباب وجيهة تمنعه من ذلك.

وتم في كثير من الدول تعديل سن التقاعد، وذلك للسماح لمن يرغب في العمل بالاستمرار في العمل، ولمساعدة صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية على مواجهة الارتفاع المتوقع في النفقات. ومن المتوقع في كل دول العالم تقريباً ارتفاع نسب شرائح كبار السن في إجمالي السكان، مما سيولد ضغوطاً متزايدة على صناديق التقاعد، وقد يصبح البعض منها عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته. ولهذا لا بد لأي دولة تنخفض فيها سن التقاعد من النظر بجدية في رفعها لتجنب إفلاس صناديق التقاعد مع مرور الوقت، وينبغي أن يتم هذا قبل وقت طويل من تجاوز نفقات صناديق التقاعد لإيراداتها. من جهةٍ أخرى، فإن السماح للمشتغلين بالاستمرار في العمل سيساعد العاملين على تحسين دخولهم ومستويات معيشة أسرهم، وسيكون أيضاً أحد العوامل التي تساعد على التصدي للفقر. وينزلق إلى شرائح الفقر كثير من كبار السن، وذلك بسبب تراجع الدخول الحقيقية لهذه الشرائح السكانية الناتج عن معدلات التضخم عبر السنوات، وقضمها مخصصات التقاعد التي يتلقونها. أما من الناحية الاقتصادية فإن إرغام الراغبين في العمل على تركه بسبب أنظمة التقاعد يحوِّل هؤلاء إلى طبقة عاطلة عن العمل، مما يخفض من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، ويخفض النمو الاقتصادي. ويعتقد كثيرون أن ثقافة الإحالة إلى التقاعد ليست ثقافة سليمة، إذا كان العاملون قادرين على العمل وراغبين فيه. ولهذا لا ينبغي تشجيع فكرة إحالة العاملين إلى التقاعد، بل ينبغي حث الناس على مداومة العمل ما داموا قادرين على القيام به. ولا يوجد في شريعتنا الإسلامية ما يشير إلى تشجيع فكرة الخلود إلى الراحة، بل إن كل تعاليم ديننا الحنيف تطلب من الناس الاستمرار في العمل ما داموا أحياء.

ويرغب كثير من المتقاعدين الاستمرار في العمل، ولكن تمنعهم الأنظمة في كثير من الأحيان من العمل. وقد وجد في استطلاع للعاملين في إحدى الدول المتقدمة أن نسبة كبيرة منهم تخطط للاستمرار في العمل بعد عمر 65 عاما، وترتفع نسبة الراغبين في العمل بعد 65 عاما مع ارتفاع عمر العاملين، حيث يرغب أكثر من ثلثي من تجاوز الـ 60 عاماً الاستمرار في العمل. وترجع الرغبة في الاستمرار في العمل إلى الحاجة للحفاظ على مستويات دخل معينة، حيث لا تكفي مخصصات التقاعد في العادة للوفاء بكثير من احتياجات المتقاعدين، ولا تعوضهم عما فقدوه من دخل. ويساعد تحسن الظروف الصحية في معظم دول العالم كثيرا من كبار السن على الاستمرار في العمل، كما يستفيد العاملون الذين يستمرون في العمل بعد 65 عاماً من تغطية العمل الصحية الإضافية. ويشجع وصول العاملين لمستويات وظيفية جيدة وتحقيق نجاحات وظيفية كثيرا منهم على الاستمرار في العمل، خصوصاً أن كثيرا منهم يحاول تحسين مهاراته الوظيفية والحفاظ عليها عند مستويات جيدة. ويشير كثير من الدراسات إلى أن العاملين يصلون إلى قمة إنتاجيتهم عند سن متأخرة، خصوصاً في الأعمال التي لا تتطلب مجهودات عضلية أو قوة بدنية. ولا تتطلب معظم الأعمال قوى بدنية قوية، حيث

تمت ميكنة معظم الأعمال التي تتطلب مجهودات عضلية. ويقل عمر التقاعد في المملكة عن المعدل العالمي بكثير، حيث يبلغ 58 عاماً ميلادية، ولهذا ينبغي رفعه ليكون قريباً من المستويات العالمية.

فلسطين تنضم الى 5 إتفاقيات للأمم المتحدة حول حقوق الانسان

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 3 رجب 1435هـ - 2 مايو 2014م
اضغط هنا

جنيف - أ ف ب
إنضمت فلسطين اليوم الجمعة الى 5 اتفاقيات للامم المتحدة حول حقوق الانسان من بينها اتفاقيات ضد التعذيب ولحقوق الطفل، على ما اعلن باطق بإسم الامم المتحدة.
واعلن الناطق بإسم المفوضية العليا للامم المتحدة روبرت كولفيل في لقاء صحافي في جنيف ان اتفاقيات الامم المتحدة هذه هي ضد التعذيب، وإلغاء التمييز العرقي، وإلغاء جميع انواع التمييز ضد المرأة، ولحماية حقوق المعوقين، وحقوق الطفل.
وأشار أيضا إلى إنضمام فلسطين الى البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل بخصوص ضلوع الاطفال في النزاعات المسلحة سيسري في 7 ايار (مايو) فيما يسري انضمامها الى معاهدتي الامم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 2 تموز (يوليو).
وصرح كولفيل ان "الانضمام الى 7 اتفاقيات اساسية في مجال حقوق الانسان وبروتوكول محوري خطوة مهمة الى الامام في تعزيز حماية حقوق الانسان في فلسطين".
في 10 نيسان (ابريل) اعلنت الامم المتحدة انها اعتبرت ان طلبات الفلسطينيين للانضمام الى 13 اتفاقية او معاهدة دولية تابعة للامم المتحدة تتلاءم والاليات الدولية. ورفع ممثل فلسطين في الامم المتحدة رياض منصور هذه الطلبات الى الامانة العامة للامم المتحدة في 2 نيسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م

http://www.alyaum.com/News/art/137005 .html

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 5 رجب 1435هـ - 4 مايو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140504 /Cartoon201405045770 .htm